غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

International Labour Organization

Kingdom of the Netherlands

اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والإتحاد الأوروبي:

المبادرة المحتملة لجذب الإستثمار من أجل التوظيف

المملكة الاردنية الهاشمية

تشرين الاول، 2019

اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والإتحاد الأوروبي:
المبادرة المحتملة لجذب الإستثمار من أجل التوظيف

غرفة صناعة الاردن
تشرين الأول 2019

الملخص:

يُعد قرار لجنة الشراكة الأردنية - الأوروبية للعام 2016 بتبسيط قواعد المنشأ للمنتجات الأردنية للإستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية عند الدخول إلى سوق الإتحاد الأوروبي بقيمة محلية أقل على غرار تلك التي يتم منحها الى البلدان النامية، أحد القرارات المُتخذة لمساعدة الإقتصاد الأردني للتغلب على الضغوط المتزايدة الناتجة عن الإضطرابات الإقليمية المستمرة والتدفق الهائل للاجئين الى الأردن، حيث أدت استمرارية هذه الإضطرابات والتحديات السياسية في البلدان المجاورة إلى اغلاق الحدود البرية مع أسواق التصدير التقليدية المجاورة للأردن، ولا تعنى اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ إلى فتح أسواق الاتحاد الأوروبي أمام المنتجات الأردنية فحسب، بل أن تسهم أيضاً في تشجيع الإستثمار في المملكة، لخلق فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين والمساهمة في النمو الإقتصادي.

يُركز هذا التقرير على محور الاستثمار لاتفاقية تبسيط قواعد المنشأ، لتوجيه القرارات الاستثمارية نحو الفرص ذات الأولوية، حيث يُقدم التقرير معلومات عن قرار تبسيط قواعد المنشأ ونظرة عامة على القطاع الصناعي في الأردن، وجاذبية الأردن كوجهة استثمارية، فضلاً عن تحليل وتحديد المنتجات التنافسية الأفضل للإستثمار وخلق فرص العمل في الأردن من خلال زيادة الصادرات إلى سوق الإتحاد الأوروبي.

تقديم

يأتي هذا التقرير في إطار عمل غرفة صناعة الأردن على تنفيذ محور «الدعم الفني والتسويقي للمصانع الخاضعة لإتفاق تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الاوروبي لتعزيز الصادرات» ضمن مشروع فرص عمل افضل للاردنيين واللآجئين السوريين في القطاع الصناعي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبتمويل من الحكومة الهولندية.

ينظر هذا التقرير في محور الاستثمار الذي تتضمنه اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي، من خلال دراسة الظروف الجاذبة لاستثمارات صناعية ذات قيمة مضافة عالية، والتي تضمن تشغيل الايدي العاملة وخلق فرص عمل مستدامة لكل من الاردنيين واللآجئين السوريين على حد سواء، وتمتلك الفرص التصديرية في الأسواق الأوروبية.

ويأتي هذا التقرير المستند إلى منهجيات علمية، كجزء من الجهود المستمرة التي تبذلها الغرفة بالتعاون مع الجهات الشريكة، لتوفير دعم فني متخصص والمساهمة في تحقيق رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بجذب الاستثمارات وبما يسهم بدفع عجلة النمو الاقتصادي.

المهندس فتحي الجغبير
رئيس غرفة صناعة الأردن

المحتويات

الإختصارات 5

ملخص تنفيذي 6

المقدمة 7

تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والإتحاد الأوروبي 11

خلفية عن قواعد المنشأ بين الأردن والإتحاد الأوروبي 11

تطور قواعد المنشأ الأردنية - الأوروبية المبسطة 13

القطاع الصناعي الأردني 16

النمو والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) 16

الإنتاج القائم الصناعي 17

العمالة في القطاع الصناعي 18

خلق فرص العمل في القطاع الصناعي 20

الإستثمار في القطاع الصناعي 21

الصادرات الصناعية 21

التوزيع الجغرافي للصادرات 22

التوزيع السلعي للصادرات 24

لمحة عن بيئة الأعمال في الأردن: حقائق وأرقام 25

تحديد فرص الإستثمار 29

المنهجية 29

النتيجة 31

أهم 6 مشاريع استثمارية 35

الخلاصة 43

الملحق الأول: قائمة بالمنتجات لكل فصول النظام المنسق المستفيدة من القرار رقم 2018/1 للجنة الشراكة الأوروبية الأردنية في 4 ديسمبر 2018 44

الملحق الثاني: عدد المنشآت ضمن المناطق المشمولة باتفاقية تبسيط قواعد المنشأ للعام 2016 47

المراجع 51

الإختصارات

AA	اتفاقية شراكة
BIT	معاهدة الإستثمار الثنائية
EC	المفوضية الأوروبية
EFTA	رابطة التجارة الحرة الأوروبية
EU	الإتحاد الأوربي
Euromed	الشراكة الأورومتوسطية
FTA	اتفاقية تجارة حرة
GAFTA	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GSP	النظام العام للأفضليات
HS	النظام المنسق (HS) التوصيف المنسق لوصف السلع وترميزها
ILO	منظمة العمل الدولية
JCI	غرفة صناعة الأردن
JD	دينار أردني
KSA	المملكة العربية السعودية
LDC	البلدان الأقل نمواً
PTA	اتفاقية التجارة التفضيلية
RoOs	تبسيط قواعد المنشأ
UK	المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة الأمريكية
WTO	منظمة التجارة العالمية

ملخص تنفيذي

تم توقيع الإتفاقية المُبرمة بين الأردن والإتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ للمنتجات المصنعة في مناطق مُختارة داخل الأردن في 19 يوليو 2016، وتم تعديلها مع نهاية العام 2018، لتوسيع نطاق تغطية الإتفاقية لتشمل كافة الأراضي الأردنية، حيث تهدف الإتفاقية إلى تقديم إعفاء زمني للأردن - ينتهي في 31 ديسمبر 2030 - لمجموعة تضم حوالي 50 فئة من المنتجات، وتخفيض قواعد المنشأ للإستفادة من دخول البضائع الأردنية مُعفاة من الرسوم الجمركية إلى سوق الإتحاد الأوروبي، بدلاً من قواعد المنشأ الأورو- متوسطية الصارمة الواردة في البروتوكول 3 من اتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي.

يستضيف الأردن عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم 1.2 مليون، مما أثر سلباً على الإقتصاد الأردني في جوانب مختلفة، وقد جاءت الإتفاقية كأحد المخرجات الرئيسية لمؤتمر لندن تحت عنوان "دعم سوريا والمنطقة" (فبراير 2016) والذي نتج عنه "اتفاقيات" أو التزامات من المجتمع الدولي، لدعم الدول المجاورة لسوريا لتلبية الإحتياجات الفورية للمتضررين من الأزمة. وجاءت اتفاقية تبسيط قواعد المنشآ بين الأردن والإتحاد الأوروبي على أمل الإسهام تعزيز منعة الإقتصاد الأردني من خلال توفير فرص عمل لكل من الأردنيين والسوريين عبر نمو الصادرات وخلق الإستثمار.

وقد كان من الضروري الحصول على فهم أفضل لفرص الإستثمار المحتملة في القطاع الصناعي من أجل الإستفادة المُثلى من مجموعة الفرص المتاحة بموجب تبسيط قواعد المنشأ ذات الصلة، والتي لا تعنى بمحور الصادرات فقط، ولكن أيضاً لترويج الأردن كوجهة استثمارية واعدة للمعنيين في دخول أسواق الإتحاد الأوروبي.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، أعدت غرفة صناعة الأردن (JCI) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبدعم من الحكومة الهولندية، هذه الدراسة التي تقدم لمحة عامة عن اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ والتاثير الاقتصادي للاجئين السوريين على الأردن. كما تعكس الدراسة أيضاً الجوانب الفنية للإتفاقية، فضلاً عن توفيرها لمعلومات حول القطاع الصناعي في الأردن. وتختتم الدراسة بتحليل يهدف إلى تحديد فرص استثمارية صناعية ذات قيمة مضافة عالية وموفرة لفرص العمل في مجال المنتجات ذات إمكانات التصدير الطموحة إلى أسواق الإتحاد الأوروبي.

استند التحليل إلى منهجية نظرية علمية، مقسمة الى جانبين؛ الجانب الأول يعنى بفحص قائمة المنتجات المستفيدة من قواعد المنشأ (RoOs) المبسطة، وتحليلها وفقاً لثلاثة معايير؛ (1) القيمة المضافة، (2) إمكانات التصدير إلى الإتحاد الأوروبي، و (3) توفير فرص العمل. أما الجانب الثاني يكمن في تحليل العوامل التنافسية الرئيسية لجذب الاستثمارات في المنتجات ذات الأولوية.

وخلصت الدراسة، إلى تحديد أكثر من 525 منتجاً على مستوى (HS.6.digit) كفرص استثمارية محتملة في الأردن، تم ترتيبها وفقاً للمعايير الثلاث المذكورة سابقاً والخروج بأبرز 6 فرص استثمارية منها وهي؛ صناعة الأحذية الرياضية، صناعة المعاطف والسترات الواقية، صناعة الأزرار، صناعة الأواني، وصناعة الأرضيات. حيث ستعمل غرفة صناعة الأردن مع شركائها على تطوير دراسات الجدوى الإقتصادية لكل منها، والمساعدة في ترويج الجهود الوطنية لتشجيع الإستثمار وتيسيره نحو هذه الفرص.

المقدمة

انتهج الأردن منذ سنوات طويلة سياسة الإنفتاح الاقتصادي على العالم، وتعزيز اليات التحرير الاقتصادي والتجاري إلى جانب تعزيز آليات السوق.

وقد انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في العام 2002 كما لديه العديد من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف أو الثنائية. وعلى المستوى الإقليمي، يُعد الأردن طرفاً في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) واتفاقية أغادير، ولديه اتفاقية تجارة حرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA). أما على الصعيد الثنائي، فقد أبرم الأردن اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة وسنغافورة وكندا، واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث تهدف هذه الإتفاقيات التجارية التفضيلية إلى تعزيز وضع الأردن التجاري من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية مع هؤلاء الشركاء التجاريين.

وتعد قواعد المنشأ (RoOs) مكوناً حيوياً في اتفاقيات التجارة الحرة بوصفها عاملاً محدداً لمنشأ المنتجات وبالتالي أهليتها للإستفادة من معدلات التعرفة التفضيلية. وتجدر الإشارة إلى أن استمرار انتشار اتفاقيات التجارة الحرة يُعد مصاحباً لزيادة في تعقيد قواعد المنشأ وكذلك متطلبات وتكاليف الإمتثال الإداري المرفقة. تضمن قواعد المنشأ RoOs ومن ضمن السياق الإقتصادي تنفيذ السياسة التجارية من خلال توفير الظروف اللازمة لضمان جني فوائد التعرفة التفضيلية من قبل أطراف الإتفاق للمساعدة في تحقيق قيمة لإقتصاداتهم ومنع بلد ثالث من تدفق صادراته عبر أراضي دولة شريكة في اتفاقية التجارة الحرة. وبهذه الطريقة، يحافظ تبسيط قواعد المنشأ على الحماية الخارجية الحالية للبلدان في إطار ترتيبات التجارة التفضيلية كما وتساعد في جذب الاستثمارات فضلاً عن أن الصياغة التقنية لقواعد المنشأ ستمنع السلع المتداولة بين أعضاء اتفاقية التجارة الحرة وصولاً فعالاً إلى الأسواق الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الحماية الخارجية.

دخلت اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والأردن حيز التنفيذ في مايو 2002 وتشكل الإطار القانوني للتعاون السياسي والاقتصادي (إنشاء منطقة تجارة حرة) والتعاون الإجتماعي والعلمي والثقافي في إطار الشراكة الأورو- متوسطية. وقد تم الاتفاق على المزيد من تحرير المنتجات الزراعية في العام 2007 ودخل البروتوكول الخاص بتسوية المنازعات حيز التنفيذ في العام 2011. كما تم منذ ذلك الوقت عقد مفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة، حيث يُساهم هذا التعميق في الزيادة من التنسيق بين التدابير الحدودية ويشمل تجارة الخدمات ويعزز الإلتزام بالمشتريات الحكومية والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية وحماية الإستثمار.

الشكل (1) الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي

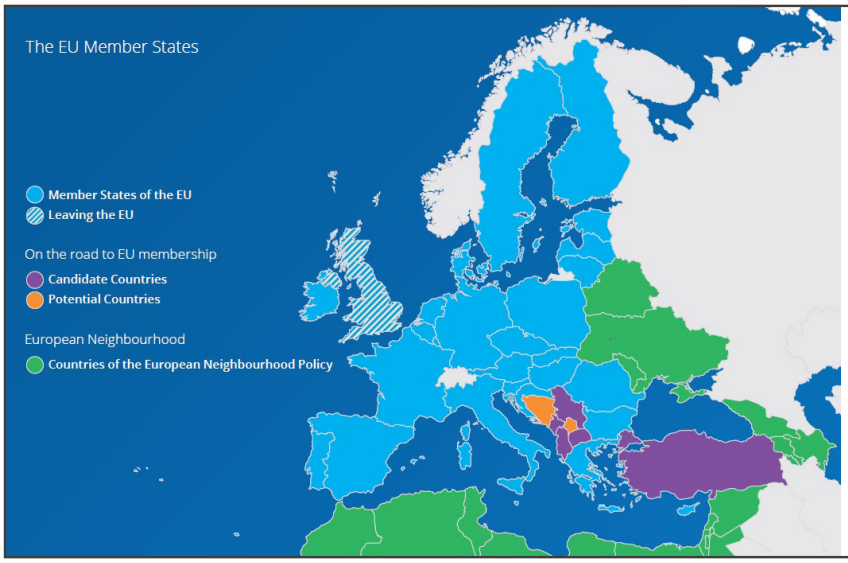

بلدان الإتحاد الأوروبي هي: النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد والمملكة المتحدة (في وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن المملكة المتحدة قد غادرت الاتحاد الأوروبي بعد).

يُعتبر نظام قواعد المنشأ التفضيلي بموجب اتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي نظاماً محدداً ومفصلاً تم تطويره للتطبيق الإقليمي للترتيبات التجارية بين الإتحاد الأوروبي ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية وتركيا (التي لديها اتحاد جمركي مع الإتحاد الأوروبي). حيث تم تمديد النظام في العام 2005 ليشمل شركاء الإتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط الأخرى. وقد تم احتواء "بروتوكول قواعد المنشأ الأورومتوسطية" بشكل موحد وتطبيقه في جميع اتفاقيات شراكة الإتحاد الأوروبي مع الدول المشاركة في عملية تحقيق الإستقرار والإنتساب (SAP) شركاء دول البحر الأبيض المتوسط والتي يعد الأردن أحدها.

خلال العام 2007 تم إدراج اتفاقية عموم أوروبا المتوسطية (PEM) كأداة لتعزيز التكامل الإقليمي والتي تضم 23 طرفاً متعاقداً وهم؛ الإتحاد الأوروبي ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (سويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين) وجزر فارو والمشاركون في عملية برشلونة (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا) والمشاركون في عملية الإتحاد الأوروبي لتحقيق الإستقرار والإنتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وكوسوفو وجمهورية مولدوفا)، مما يعني أن الإتحاد الأوروبي لديه شبكة من ترتيبات التجارة التفضيلية والتي تتمتع برمتها بوصول مماثل إلى أسواق الإتحاد الأوروبي لجميع المنتجات تقريباً باستثناء بعض المنتجات الزراعية وذلك مع متطلبات قواعد المنشأ ذاتها في إطار نظام قواعد المنشأ لعموم أوروبا ودول البحر المتوسط بهدف أن تحل الإتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ الأورو- متوسطية محل البروتوكولات الفردية في الإتفاقيات الثنائية مع اتفاق عالمي وإقليمي موحد لقواعد المنشأ.

بالنسبة للأردن، تُطبق قواعد المنشأ الأورومتوسطية (PEM RoOs) في اتفاقية الشراكة الأردنية مع الإتحاد الأوروبي وعلى قدم المساواة في اتفاقية التجارة الحرة مع دول الإتحاد الأوروبي واتفاقية أغادير حيث تُعد جميعها أدوات لإنشاء منطقة تجارة حرة أورو- متوسطية حيث أن شروط منح المنشأ منصوص عليها في شروط المنشأ الأورو- متوسطية والتي تنص أيضاً على تراكم المنشأ القطري والقصد من ذلك هو السماح للمشغلين الإقتصاديين بجني الفوائد الكاملة لتحرير التجارة الإقليمية مع نظام تراكم لمتابعة السعي نحو التكامل الإقتصادي بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب.

تم إجراء دراسات تحليلية محدودة حول الآثار الإقتصادية للتدفق التجاري للأردن نتيجة التحرير. حيث كشفت الدراسات العامة أن تأثير تحرير التجارة التفضيلية كان صغيراً إلى حد ما باستثناء اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي عززت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة بدرجة كبيرة، واجتذبت استثمارات كبيرة بشكل رئيسي في قطاع الملابس وكذلك كما عززت الصادرات في قطاعات السلع مثل الجواهر والآلات والمعدات والبلاستيك والأدوية.

في حين أظهرت الدراسات التي أُجريت على اتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي (AA) تأثيراً إيجابياً على المدى الطويل، ويوضح فحص البيانات التجارية من عام 2008 إلى عام 2018، في الجدول (1) أدناه، صادرات السلع الأردنية المتواضعة إلى الإتحاد الأوروبي.

الجدول 1: التدفقات التجارية السلعية للإتحاد الأوروبي

Period	Imports			Exports			Balance	Total trade
	Value Mio €	% Growth	%Extra-EU	Value Mio €	% Growth	%Extra-EU	Value Mio €	Value Mio €
2008	298		0.0	2,947		0.2	2,648	3,245
2009	179	-40.0	0.0	2,603	-11.7	0.2	2,424	2,782
2010	249	39.2	0.0	2,790	7.2	0.2	2,541	3,040
2011	314	26.1	0.0	3,266	17.1	0.2	2,952	3,580
2012	335	6.7	0.0	3,448	5.6	0.2	3,112	3,783
2013	353	5.2	0.0	3,714	7.7	0.2	3,361	4,067
2014	338	-4.4	0.0	3,672	-1.1	0.2	3,335	4,010
2015	384	13.9	0.0	3,985	8.5	0.2	3,601	4,370
2016	337	-12.2	0.0	4,056	1.8	0.2	3,719	4,394
2017	359	6.3	0.0	4,105	1.2	0.2	3,746	4,463
2018	300	-16.3	0.0	3,569	-13.0	0.2	3,269	3,869

% Growth: relative variation between current and previous period **Source** Eurostat Comext - Statistical regime 4
% Extra-EU: imports/exports as % of all EU partners i.e. excluding trade between EU Member States

كما تُعد استثمارات القطاع الخاص الأوروبي بسيطة نسبياً في الأردن، باستثناء بعض الإستثمارات الفرنسية في قطاع الإتصالات وتصنيع الأسمنت (كلاهما مشاريع الخصخصة) وعلى الرغم من ذلك فقد بدأت العديد من المشاريع عملها التي يدعمها الإتحاد الأوروبي مثل تسهيل الإستثمار والشراكة الأورو- متوسطية (FEMIP) ومؤسسات مثل بنك الإستثمار الأوروبي (EIB). وتجدر الإشارة إلى أن الأردن قد أبرم معاهدة استثمار ثنائية مع معظم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، أما بالنسبة إلى عدم القدرة العامة للمنتجين الأردنيين على تصدير البضائع إلى الإتحاد الأوروبي على نحو مُستدام فانها تُعزى إلى عوامل عدة وفقاً لوجهة النظر الأردنية من أبرزها؛ قواعد المنشأ الأورو – متوسطية حيث أنها تُحدد غالباً كسبب رئيسي لعدم استخدام اتفاقيات التجارة الحرة بشكل خاص بين البلدان ذات الإختلافات في مستويات التنمية.
وقد واجه الأردن منذ العام 2011 العديد من التحديات الإقتصادية نتيجة عدم الإستقرار الإقليمي والصراعات والتدفقات الضخمة للاجئين، لا سيما من سوريا والتي أثرت تأثيراً شديداً على التنمية الإقتصادية والاجتماعية للأردن. فالأردن هو أحد البلدان الأكثر تضرراً من الأزمة السورية، حيث يحتل المرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد من اللاجئين في العالم. وتشير إحصائيات الحكومة الأردنية إلى أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن يقارب 1.4 مليون، أي حوالي 20% من السكان، يعيش غالبيتهم في المناطق الحضرية جنباً إلى جنب مع الأردنيين. الأمر الذي أدى إلى استنزاف هائل للموارد والإقتصاد الوطني.

ولا تزال اولوية خلق فرص العمل والنمو الصناعي تشكلان أحد الشواغل الرئيسية للأردن وشركائه الدوليين، مثل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وغيرها، وهي بمثابة عوامل حاسمة في ازدهار الأفراد والحفاظ على مسار الإلتزام بالإصلاحات السياسية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.
أدت الزيادة السكانية التي شهدتها المملكة خلال السنوات الثماني الماضية والإختلال الديموغرافي المُصاحب لها إلى زيادة العبء على جميع

الخدمات العامة وبتكاليف مرتفعة الأمر الذي أدى إلى تحويل الأموال التي كان يمكن توجيهها نحو تعزيز الأداء الإقتصادي مما أدى إلى زيادة العجز في الميزانية. في واقع الحال، بلغت تكلفة استضافة اللاجئين السوريين مستويات غير مسبوقة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية حيث بلغت حوالي مليار دولار أمريكي مقسمة حسب القطاعات على النحو التالي: قطاع الكهرباء 179 مليون دولار أمريكي وقطاع المياه والصرف الصحي 506 مليون دولار أمريكي والبنية التحتية 172 مليون دولار أمريكي وقطاع الخدمات البلدية 23 مليون دولار الدولار وقطاع النقل والعمالة غير الرسمية 111 مليون دولار. وقد ساهم كل ذلك في زيادة العجز في الميزانية العامة.

وقد أدى استمرار الصراع الأهلي في سوريا إلى إغلاق حدود جابر في العام 2015 وذلك بعد سقوط المنطقة الحرة في أيدي مقاتلي فصائل المعارضة السورية، مما أوقف التجارة البينية والشحن البري الأمر الذي نجم عنه خسائر كبيرة تكبدتها الصادرات الأردنية. ولم تقتصر الأضرار على السوق السورية فحسب بل امتدت إلى الحدود السورية أيضاً والتي تُعد بمثابة نقطة عبور للتصدير إلى لبنان وتركيا ودول أوروبية أخرى. وقد انخفضت الصادرات الأردنية إلى سوريا إلى أكثر من 80 % منذ بداية الأزمة حيث بلغت 43 مليون دولار فقط في عام 2017 مقارنة بـ 250 مليون دولار في عام 2012. ومن ناحية أخرى، أدى إغلاق الحدود مع العراق إلى انخفاض الصادرات الوطنية بأكثر من 40% في عام 2015، أي حوالي 300 مليون دينار أردني في النصف الأول من العام 2015 حيث بلغت 193 مليون دينار فقط في النصف الثاني من العام نفسه.

يوضح الجدول (2) أدناه تطور الصادرات الوطنية لكل من سوريا والعراق خلال السنوات الست الماضية. ونتيجة لهذه التطورات، انخفضت الأهمية النسبية للسوق العراقي في إجمالي الصادرات الوطنية من 18.4% في العام 2013 إلى 8.2% في العام 2017. كما انخفضت الصادرات الوطنية إلى سوريا إلى أكثر من 64% في العام 2016 وذلك بعد إغلاق الحدود مقارنة بـ 84.8 في العام 2015. وقد بلغت الصادرات الوطنية إلى سوريا في أول 3 أشهر من العام 2015 (قبل الإغلاق) حوالي 44.3 مليون دينار، في حين بلغت الصادرات في الأشهر التسعة المتبقية (بعد الإغلاق) حوالي 40.4 مليون دينار. وفقاً لهذا التطور، انخفضت الأهمية النسبية للسوق السورية لإجمالي الصادرات الوطنية من 3% في العام 2012 إلى 0.7% في العام 2017.

الجدول 2: تطور حجم الصادرات الوطنية لكل من سوريا والعراق / مليون دينار

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات الوطنية الأردنية	4,749.6	4,805.2	5,163.0	4,797.6	4,396.5	4,474.2
العراق	716.4	883.1	828.7	493.2	333	365.4
معدل النمو (%)	0.2	23.3	-6.2	40.5 -	32.5 -	10.4
الوزن النسبي من إجمالي الصادرات الوطنية (%)	15.1	18.4	16.1	10.3	7.6	8.2
سوريا	140.9	95.9	142.2	84.8	29.9	31.2
معدل النمو (%)	22.3 -	31.9 -	48.3	40.4 -	64.7 -	4.4
الوزن النسبي من إجمالي الصادرات الوطنية (%)	2.97	2.00	2.75	1.77	0.68	0.7

المصدر: غرفة صناعة الأردن، 2018

أصدر الإتحاد الأوروبي في العام 2016 قراراً بتبسيط قواعد المنشأ للأردن وذلك استناداً إلى إدراك الإتحاد لأهمية تنمية القطاع الخاص في تعزيز المرونة الإقتصادية، وعلى أمل أن يعزز ذلك من الإستثمار في القطاع الصناعي ويزيد الصادرات الأردنية إلى أوروبا ويخلق فرص عمل لكل من الأردنيين والسوريين.

يركز هذا التقرير على الفرص الإستثمارية التي تعد محوراً رئيساً لاتفاقية تبسيط قواعد المنشأ، حيث يبدأ بمراجعة للظروف المؤدية إلى هذه الاتفاقية، الى معلومات عن القطاع الصناعي الأردني وبيئة الإستثمار في المملكة، ويتبع ذلك تحليلاً لأفضل الفرص الإستثمارية الناتجة عن اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ والتي توضح المنهجية المُستخدمة لتحديد المنتجات الست الأولى ومواقعها التنافسية. ويُختتم التقرير ببنود الإجراءات للأنشطة والتوصيات المتعلقة بالسياسات التي يتعين تنفيذها من أجل تحقيق هذه المشاريع الإستثمارية.

خلفية عن قواعد المنشأ بين الأردن والإتحاد الأوروبي

تُعرف قواعد المنشأ بانها المعايير الفنية للسلع المُصنعة التي يتم تصنيعها في إقليم أحد الشركاء التجاريين لتكون مؤهلة للمعاملة التفضيلية، كالإعفاء من الرسوم الجمركية و / أو أن لا تخضع للحصص (الكوتا) عند الدخول إلى أراضي الشريك التجاري وذلك وفقاً لإتفاقية التجارة الحرة.

توجد أنواع كثيرة من قواعد المنشأ خاصة مع انتشار ترتيبات التجارة التفضيلية - سواء كانت اتفاقيات التجارة الحرة أو الإتحادات الجمركية أو الأسواق المشتركة والأسواق الموحدة – وهي تضم مزيجاً من قواعد الإنتاج التي تشمل الحصول عليها بالكامل لسلع مثل الحيوانات أو النباتات أو العناصر المُستخرجة من الأرض و / أو التغيير في تصنيف التعرفة (CTC) أو محتوى القيمة الإقليمية (RVC) أو المتطلبات الفنية الأخرى. وقد أظهرت الأبحاث على مستوى العالم وجود قواعد منشأ واضحة كنموذج نافتا (NAFTA) ونموذج عموم أوروبا المُستخدمان من قبل صانعي القواعد المهيمنين في العالم وهم الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى نموذج رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).

ظهر نموذج قواعد المنشأ لعموم أوروبا (ROO) في التسعينيات كجهد لتنسيق قواعد المنشأ المتضمنة في اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية المختلفة. وفي عام 1994 قدمت المفوضية الأوروبية (EC) تقريراً يُقدم استراتيجية لمواءمة قواعد المنشأ التفضيلية للحد من الإستخدام غير الكافي للأفضليات التجارية وزيادة المكاسب التجارية إلى أقصى حد في السياق الأوروبي، حيث تبنى المجلس الأوروبي الإقتراح في ديسمبر 1994. وفي العام 1997 حلت البروتوكولات المنسقة محل البروتوكولات الموجودة مسبقاً والتي تغطي منطقة تضم كلاً من الإتحاد الأوروبي والمنطقة الإقتصادية الأوروبية (EEA) وسويسرا ودول وسط وشرق أوروبا المرتبطة بها (CEEC) ألا وهي (بلغاريا وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا والجمهورية التشيكية وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وجميعها الآن دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي).

وامتد هذا القرار ليشمل اتفاقيات التجارة الحرة في الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة، حيث تمت المصادقة عليه في مارس 2002 خلال المؤتمر الوزاري التجاري الأوروبي - المتوسطي الذي عُقد في توليدو والذي تم فيه الإتفاق من حيث المبدأ على مد نظام عموم أوروبا لتراكم قواعد المنشأ ليشمل مجموعة بلدان برشلونة. أما في الإجتماع الوزاري التجاري الأورو- متوسطي الذي عقد في باليرمو في 7 يوليو 2003 فقد تم اتخاذ قرار باستبدال بروتوكولات قواعد المنشأ (ROO) الواردة في الإتفاقيات المُعتمدة سابقاً بـ "بروتوكول عموم أوروبا المتوسطي بشأن قواعد المنشأ".

وقد تم منذ ذلك الحين اعتماد بروتوكول عموم أوروبا بشكل تدريجي من قبل الشركاء المتوسطيين بما في ذلك الأردن الذي اعتمد بروتوكول تراكم عموم أوروبا رقم 3 في العام 2006 والذي حل محل البروتوكول الأصلي لإتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي (AA) التي تم توقيعها في العام 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مايو 2002، والتي يتم بموجبها التحكم بترتيبات التجارة التفضيلية بين الشريكين التجاريين فضلاً عن إنشاء مجلس الشراكة باعتباره الذراع السياسي للتعاون مع السلطة لتعديل بعض الأحكام أو الترتيبات مثل خطط تفكيك التعرفة على نحو تدريجي والتعديلات على قواعد المنشأ.

يسمح التراكم القطري لإنشاء قواعد المنشأ لعموم أوروبا من خلال توسيع هذه المنطقة لتشمل الشركاء المتوسطيين لبلدان عدة ألا وهي (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وفلسطين وكذلك جزر فارو) حيث تُعامل البضائع من مكونات مصنوعة في أكثر من بلد مشارك بطريقة مماثلة لمعاملة السلع المُنتجة محلياً، أي أنه يمكن الحصول على المواد وتصنيعها في عدد من البلدان داخل منطقة عموم أوروبا والبحر المتوسط دون فقدان المنتج النهائي لميزة الرسوم الجمركية التفضيلية عند دخوله إلى البلد المُصدر إليها. ويتطلب تعميم نظام التراكم القطري استيفاء شروط ثلاثة ألا وهي: إبرام إتفاقيات التجارة الحرة ذات قواعد المنشأ المتطابقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط فضلاً عن وجوب مواءمة كافة الإجراءات الإدارية وإلغاء جميع أحكام السحب بين هذه الدول.

وقد قدم الإتحاد الأوروبي على المستوى من المنطقة إلى الأخرى الإتفاقية الإقليمية بشأن قواعد المنشأ الأورو-متوسطية التفضيلية والتي تم توقيعها اعتباراً من 15 يونيو 2011 لتحل محل شبكة البروتوكولات الثنائية، والتي بموجبها لم تعد إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية سواء كانت تلك الخاصة بالإتحاد الأوروبي وشركائه المختلفين أو بين شركاء الإتحاد تحتوي على ملحق بشأن العمليات الإقليمية والذي سيتم استبداله بادراج قواعد الإتفاقية الإقليمية للرجوع إليها. فلطالما دعت العديد من الدول المتوسطية الشريكة، بما في ذلك الأردن، إلى تبسيط نظام المنشأ لعموم أوروبا والدول المتوسطية الأمر الذي لا يزال معقداً للغاية وبالتالي فإن الأردن لم يُصادق على الإتفاقية الإقليمية.

في واقع الحال، لا يزال انتفاع الأردن من الفوائد التي يوفرها بروتوكول قواعد المنشأ ضعيفاً بشكل عام، كما هو مُوضح في الجدول (3) أدناه للفترة من 2015 إلى 2018. الأمر الذي يُعزى إلى عدد من العوامل مثل عدم وجود عدد كاف من الشركات القادرة على الإستفادة من نظام قواعد المنشأ الأورو - متوسطية حتى مع خيار التراكم القطري.

الجدول 3: تطور حجم التبادل التجاري بين الاردن والإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2015-2018)

HS Sections	Imports				Exports			
	Value Mio €				Value Mio €			
	2015	2016	2017	2018	2015	2016	2017	2018
Total	384	337	359	300	3,985	4,056	4,105	3,569
I Live animals; animal products	0	0	0	0	189	174	178	151
II Vegetable products	18	19	23	22	268	331	261	267
III Animal or vegetable fats and oils	2	2	3	3	8	7	9	7
IV Foodstuffs, beverages, tobacco	15	19	19	17	290	307	318	341
V Mineral products	6	11	7	0	243	304	369	74
VI Products of the chemical or allied industries	182	106	134	109	577	575	546	537
VII Plastics, rubber and articles thereof	13	12	6	11	116	111	117	107
VIII Raw hides and skins, and saddlery	5	3	2	2	3	3	4	3
IX Wood, charcoal and cork and articles thereof	0	0	0	0	53	48	44	45
X Pulp of wood, paper and paperboard	1	1	1	1	103	101	113	116
XI Textiles and textile articles	34	40	48	53	88	89	90	87
XII Footwear, hats and other headgear	0	0	0	0	7	7	6	7
XIII Articles of stone, glass and ceramics	0	0	0	0	96	100	94	76
XIV Pearls, precious metals and articles thereof	30	26	24	23	122	129	130	100
XV Base metals and articles thereof	15	21	26	30	155	123	152	126
XVI Machinery and appliances	49	65	19	10	767	770	797	723
XVII Transport equipment	4	3	29	4	597	516	559	410
XVIII Optical and photographic instruments, etc.	3	3	4	3	199	165	169	197
XIX Arms and ammunition	0		0	0	3	35	10	8
XX Miscellaneous manufactured articles	1	2	2	2	58	72	80	108
XXI Works of art and antiques	0	0	0	1	4	3	2	1
XXII Other	8	6	10	9	38	87	56	77
AMA / NAMA Product Groups	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
Total	384	337	359	300	3,985	4,056	4,105	3,569
Agricultural products (WTO AoA)	36	41	45	43	755	821	767	764
Fishery products		0		0	3	2	4	5
Industrial products	348	297	313	257	3,227	3,233	3,333	2,799

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

تُشير بعض الدراسات إلى أن قواعد المنشأ قد تقيد التجارة، خاصة في البلدان النامية التي تتمتع بقدرات تصنيع متواضعة الأمر الذي يُعد عائقاً بالنسبة للأردن بالنظر إلى حجم المملكة الصغير ومواردها. فقد اظهرت دراسة شملت 149 دولة في الفترة (1999-2001) إلى أن قواعد المنشأ قللت من آثار خلق التجارة لإتفاقيات التجارة التفضيلية بنحو الثلثين. فقواعد المنشأ هي عبارة عن حواجز غير تجارية ذات أسس توافقية صارمة وثابتة والتي من شأنها الحد من فضلاً عن تقيد سلاسل التوريد الدولية المعقدة. وهناك دليل أيضاً على أن تطبيق الجمارك لقواعد المنشأ يُمثل حاجزاً حدودياً "مُتصاعداً" في بعض البلدان.

وبصدد مواجهة بعض الآثار الإقتصادية السلبية الناتجة عن تدفق 1.4 مليون لاجئ سوري إلى الأردن ودول إقليمية أخرى، فقد أعلن مؤتمر لندن الدولي "دعم سوريا والمنطقة" والمنعقد في العام 2016 عن التزامه بدعم الأردن وبلدان إقليمية أخرى، ويتضمن ذلك التزام الإتحاد الأوروبي بمساعدة الأردن (وكذلك تركيا ولبنان والعراق ومصر) في تلبية الإحتياجات الفورية والطويلة الأجل للمتضررين من الأزمة.
وقد تضمنت "اتفاقيات الأردن" المُتمخضة عن المؤتمر، الإعلان عن مجموعة التزامات لدعم فرص كسب العيش للاجئين السوريين والمجتمعات المُضيفة. وعليه يُعد إيجاد نموذج جديد أمراً مُلحاً لتعزيز التنمية الإقتصادية وزيادة الفرص في الأردن لاسيما أن النهج التقليدي لا يُعد كافياً لتحمل العبئ الثقيل الذي يتكبده الأردن بسبب استضافته للاجئين بالنيابة عن دول أخرى الأمر الذي يصب في مصلحة المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة إلى الحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استثمارات جديدة وجذب الأعمال وتحسين الوصول إلى سوق الإتحاد الأوروبي مع قواعد منشأ مبسطة وذلك كركيزة رئيسية من بين ركائز "اتفاقيات الأردن".

وقد اعتمدت لجنة الشراكة الأوروبية - الأردنية العاشرة في 19 يوليو 2016 قرار تبسيط قواعد المنشأ المؤقت بهدف تشجيع الصادرات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي وتعزيز الإستثمارات وخلق فرص العمل لكل من الأردنيين واللاجئين السوريين على حد سواء. حيث وفرت الأردن حقوق محدودة للعمالة السورية اللاجئة في خمسة قطاعات بما في ذلك الزراعة والبناء والصناعة وخدمات الأغذية والمشروبات وتجارة الجملة والتجزئة وذلك كجزء من خطة المملكة للإستجابة للأزمة، حيث يُعتبر توفير مهن محددة في هذه القطاعات الخمسة قراراً هاماً لدوره في تسهيل اندماج اللاجئين السوريين في سوق العمل الأردني.

تطور قواعد المنشأ الأردنية - الأوروبية المبسطة

تمتد اتفاقية يوليو 2016 بين الإتحاد الأوروبي والأردن لتبسيط قواعد المنشأ (RoO) والمشار إليها أيضاً باسم اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ على مدار 10 سنوات، حيث تُغطي 52 فئة صناعية (الملحق الأول بهذا التقرير يسرد العناصر المغطاة في الفصل و / أو مستوى النظام المنسق المكون من 4 أرقام)، حيث يستفيد المنتجون الأردنيون الراغبون في التصدير إلى السوق الموحدة للإتحاد الأوروبي من نفس قواعد المنشأ للبلدان الأقل نمواً (LDCs) والخاضعة لنظام التفضيلات المُعمم للإتحاد الأوروبي (GSP) بموجب مبادرة كل شيء إلا الأسلحة (EBA) الخاصة بالإتحاد الأوروبي وبقيمة محتوى تبلغ 70% على الأقل من سعر البضاعة السابق.

تتطلب تبسيط قواعد المنشأ استيفاء بعض الشروط، أولها توظيف الشركات المستفيدة ما لا يقل عن 15% من القوى العاملة على خطوط الانتاج لديها من السوريين، على مدى العامين الأولين من الإتفاقية، ليتم زيادتها إلى 25% بعد ذلك. وثانياً التزام هذه الشركات بأن تكون موزعة على 18 منطقة تنموية وصناعية محددة، بالإضافة إلى شهادة إثبات المنشأ التي يجب أن تحتوي على البيانات التالية: عدم التقيد - الملحق الثاني (أ) من البروتوكول 3 - رقم التفويض الممنوح من قبل السلطات المختصة في الأردن.

الشكل 2: الشكل 2: خارطة توضيحية للمناطق المشمولة بموجب اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والإتحاد الأوروبي للعام 2016

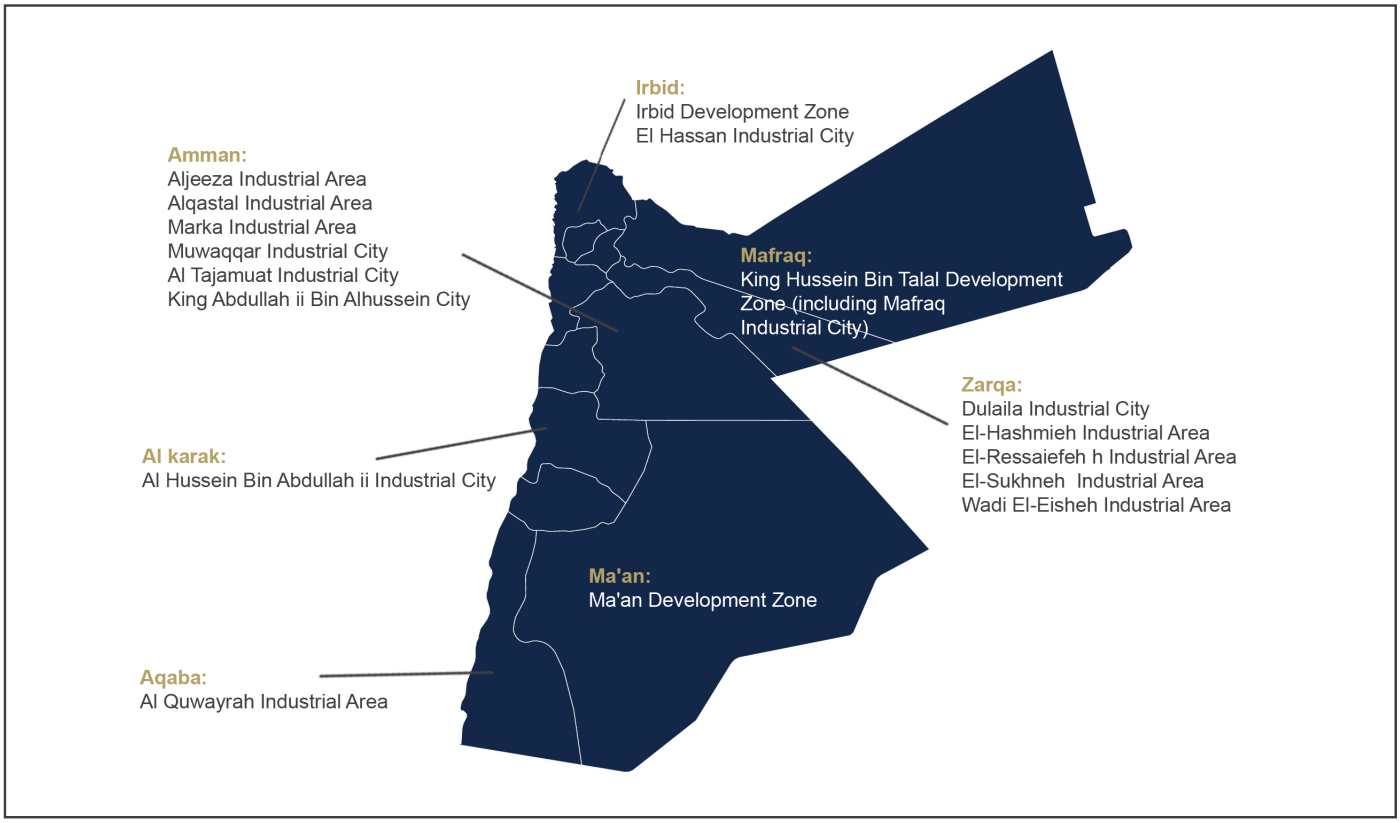

المصدر: MOITS, 2016

قام الأردن بطلب المزيد من التسهيلات الممنوحه عبر قرار تبسيط قواعد المنشأ والتي منحها الإتحاد الأوروبي للمملكة وذلك خلال الإجتماع الثاني عشر للجنة الشراكة الذي يتم فيه الإتفاق على تعديل خطة تبسيط قواعد المنشأ للعام 2016 من خلال تقديم تغطية جغرافية كاملة بحيث تستفيد كافة المنتجات المُصنعة في أي منطقة داخل أراضي الأردن فضلاً عن الغاء الشرط المتعلق بزيادة نسبة العمالة السورية اللاجئة بعد السنة الثانية وتوسيع نطاقها حتى عام 2030.

لغاية الآن، حصلت 14 شركة على إذن بالتصدير وذلك منذ دخول قرار تبسيط قواعد المنشأ حيز التنفيذ في يوليو من العام 2016، حيث تمكنت (8) شركات من التصدير إلى سوق الإتحاد الأوروبي بقيمة 83.28 مليون يورو. وتعمل أربعة منها في قطاعات البلاستيك والملابس الجاهزة التي يتم تصديرها إلى إسبانيا وقبرص وفرنسا وبلجيكا والمجر بموجب هذا القرار. بالإضافة إلى ذلك، يواصل الإتحاد الأوروبي تقديم الدعم الفني لوزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية وغرف الصناعة في أنشطتها الرامية إلى زيادة الوعي بقرار الإتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ حيث كانت الشركات الأردنية حاضرة في منتدى المشترين المُنعقد في فرانكفورت في فبراير 2018، بالإضافة إلى حضور ممثلون عن قطاع الغزل والنسيج لمؤتمر تكس ورلد Tex-World المُنعقد في العاصمة الفرنسية باريس بدعم من البنك الدولي.

في واقع الحال، فقد تم تبسيط قواعد المنشأ استناداً إلى طلب الأردن الذي اعتبر ومنذ فترة طويلة أن قواعد المنشأ الأورو – متوسطية تُشكل حملاً ثقيلاً ومُعقداً على كاهل المملكة على وجه الخصوص نظراً إلى محدودية الموارد الطبيعية وقاعدة الصناعة.وفقاً لأحكام الوصول إلى الأسواق المضمنة في بروتوكول اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة والتي تتطلب – كقاعدة عامة – فيما يخص المنتجات المُصنعة أن يكون مجموع تكلفة أو قيمة المواد المنتجة في الأردن، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة لعمليات المعالجة المُنفذة في الأردن ما لا يقل عن 35% من القيمة المقدرة لهذه السلعة، وهذا حتى تتمكن من التمتع بمزايا اتفاقية التجارة الحرة مع وجود خيار يصل إلى 15% من متطلبات محتوى القيمة المحلية البالغة 35%، والذي يُعزى إلى تكلفة أو قيمة المواد المنتجة في الولايات المتحدة. وقد نتج عن تبسيط قواعد المنشأ والتي تتسم بالمرونة اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الغزل والنسيج (أصناف من الملابس أو الصوف أو الكروشيه) والذي

يساهم حالياً بحوالي 11% من القيمة المضافة، ويمثل أكثر من 20% من صادرات الأردن العالمية و80% من صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن توظيف ما يُقارب 20 ألف عامل أردني (مع أن 75% من العاملين في القطاع هم من دول أخرى مثل بنغلاديش والهند وسريلانكا وميانمار ومدغشقر).

يُعد قطاع صناعة الجلدية والمحيكات في الأردن مثالاً على كيفية تأثير قواعد المنشأ على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر التي تسعى إلى الإستفادة من التفضيلات التجارية وبمكانة جيدة فيما يتعلق بعلاقاته التجارية التفضيلية مع الولايات المتحدة، خاصة بالنظر إلى ما تتمتع به الولايات المتحدة من قواعد منشأ تتسم بالمرونة فضلاً عن أن لديها ترتيبات للتجارة الحرة المعمول بها مع 20 دولة ألا وهي أستراليا والبحرين وكندا وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وإسرائيل والأردن وكوريا والمكسيك والمغرب ونيكاراغوا وعُمان وبنما والبيرو وسنغافورة.وتجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي لديه اتفاقيات تجارية مع 62 شريكاً تجارياً والتي دخلت حيز التنفيذ منذ العام 2017 والتي جاءت كاستجابة لأهداف اقتصادية وسياسية مُحددة للإتحاد الأوروبي فضلاً عن توفيرها لتفضيلات التعرفة الجمركية على واردات السلع من الدول الشريكة، والتي تشمل: "اتفاقيات الجيل الأول التي سبقت اتصالات (أوروبا العالمية) لعام 2006 وذلك مع دول النرويج وسويسرا وثمانية بلدان متوسطية والمكسيك وتشيلي والتي تركز على إلغاء التعرفه الجمركية على الإتحاد الجمركي مع تركيا، وتحتوي اتفاقيات الإستقرار والشراكة مع خمس دول في غرب البلقان على أحكام إضافية للتحضير لإندماجها التدريجي في سوق الإتحاد الأوروبي. أما اتفاقيات الجيل الثاني المُنعقدة مع دول كوريا الجنوبية وكولومبيا والبيرو والإكوادور وأمريكا الوسطى ومؤخراً كندا، فتمتد لتشمل مجالات جديدة بما في ذلك المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية والتعاون الجمركي والتزامات بشأن الخدمات والتأسيس والتنمية المُستدامة. وفي نفس المضمار، تركز مناطق التجارة الحرة الشاملة والعميقة على تقوية الروابط الإقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والدول المجاورة مثل أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا من خلال تقريب إطارهم التنظيمي من قانون الإتحاد الأوروبي، لا سيما في المجالات التجارية بينما تركز اتفاقات الشراكة الإقتصادية على الإحتياجات الإنمائية لمناطق أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ".

استناداً إلى نظام الأفضليات المُعمم للإتحاد الأوروبي، والذي يُعترف به على نطاق واسع باعتباره الأكثر تقدماً من حيث التغطية والفوائد، يتم دخول المنتجات إلى السوق الموحدة للإتحاد الأوروبي دون رسوم جمركية وعليه يُقدم الإتحاد الأوروبي "نظام الأفضليات المُعمم المعياري للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وهذا يعني الإلغاء الجزئي أو الكامل للرسوم الجمركية على ثُلثي خطوط التعرفة الجمركية فضلاً عن ترتيب الحوافز الخاص للتنمية المُستدامة والإدارة الرشيدة، وكذلك تخفيض التعرفه إلى 0% بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي تنفذ 27 اتفاقية دولية تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمل وحماية البيئة والإدارة الرشيدة. أما اتفاقية (كل شيء ما عدا الإسلحة) فهي بمثابة ترتيب خاص للبلدان الأقل نمواً والذي يوفر لها إعفاءً من الحصص والرسوم الجمركية على كافة البضائع باستثناء الإسلحة والذخيرة.

النمو والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

يُعد القطاع الصناعي مكوناً رئيسياً من مكونات الإقتصاد الأردني والذي يسهم بشكل مباشر في حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب مساهمته غير المباشرة عبر علاقته بالقطاعات الأخرى كالنقل والتخزين والزراعة وتجارة التجزئة والجملة والفنادق والمطاعم والخدمات المصرفية والتأمين لتصل مساهمته الإجمالية إلى أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي. ينقسم القطاع الصناعي في الأردن إلى ثلاثة قطاعات فرعية بناءً على طبيعة الأنشطة الإقتصادية ألا وهي "التعدين واستغلال المحاجر" و"الكهرباء والماء" و"الصناعات التحويلية" التي تُعد قطاعات رئيسية في مجال الصناعة وتُساهم في ربع الإقتصاد الوطني كما يتضح في الجدول (4) أدناه.

الجدول 4: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية (%)

القطاع الفرعي	2014	2015	2016	2017
الصناعات التحويلية	19	18.5	18.2	18.2
التعدين واستغلال المحاجر	3.0	3.3	2.7	2.6
الكهرباء والماء	2.6	2.9	3.1	3.2
المجموع	24.6	24.7	24.0	24.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات الحسابات القومية

حقق القطاع الصناعي نمواً حقيقياً من حيث الأداء، بلغ ما نسبته 2% خلال العام 2017 وبزيادة قدرها 1.1% مقارنة بالعام 2016، مما ساهم بنسبة 0.41 نقطة مئوية في إجمالي النمو الإقتصادي الفعلي للمملكة. يُعتبر هذا القطاع أكبر مُساهم في النمو الإقتصادي، مما يدل على أهميته الإستراتيجية في الإنتاج المحلي مع القدرة على التغلب على الظروف الصعبة ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، على الرغم من العقبات الداخلية والخارجية التي تحد من قدرته على المساهمة في النمو الإقتصادي الوطني وعملية التنمية.

يمكن أن يُعزى النمو في القطاع الصناعي إلى النمو الذي تم تحقيقه في قطاع التعدين واستغلال المحاجر والذي بلغ ما يُقارب 13% ليشكل مُساهمة مقدارها نحو 0.19% من معدل النمو الإقتصادي. وقد سجل قطاعي الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والمياه نمواً بنسبة 1% و 2.5% على التوالي، وهو ما يُمثل 0.17 و 0.06 نقطة من معدل النمو الإقتصادي خلال السنة.

يوضح الشكل (3) أدناه معدلات النمو المُحققة في القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة، والتي تُشير إلى الإنخفاض الحاد في معدلات النمو بعد العام 2011 وذلك بمعدل نمو بلغ 5.2% مما يدل على تداعيات الأحداث السياسية في المنطقة والتي أثرت على انخفاض الصادرات، وبالتالي انخفاض الإنتاج الذي أدى بدوره إلى انخفاض معدلات النمو إلى ما يقرب 0.9% خلال العام 2016، الأمر الذي يمكن تعميمه على كافة أرجاء المنطقة التي شهدت تحديات عدة وإغلاق العديد من الإسواق.

الشكل 3: نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي بالإسعار الثابتة (%) للسنوات 2011 - 2017

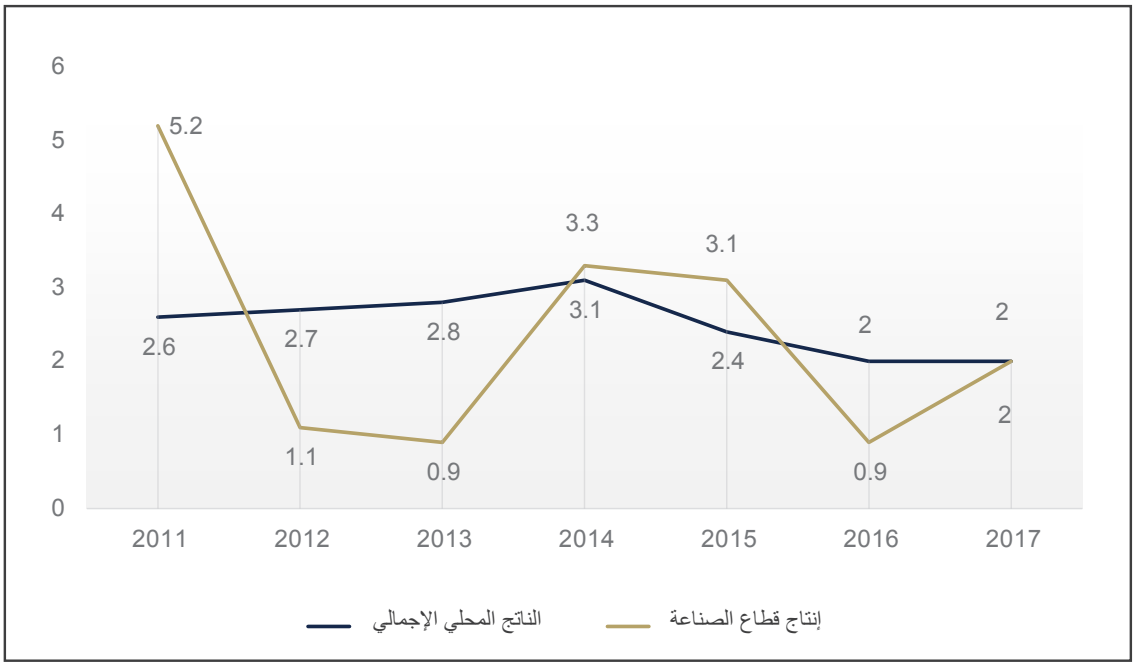

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات الحسابات القومية، أرقام مختلفة 2017

حقق القطاع الصناعي في العام 2017 نمواً يقارب 3.9% مُسجلاً ارتفاعاً نسبته 0.63% مقارنة بأرقام العام 2016، ليصل إجمالي الناتج الصناعي بالإسعار الجارية إلى حوالي 6,031.6 مليون دينار في العام 2017، مقارنة بنحو 5,804.4 مليون دينار خلال العام 2016. الأمر الذي جاء كنتيجة للنمو الإيجابي الذي حققته كافة القطاعات الفرعية خلال العام 2017، حيث سجل قطاعي الكهرباء والماء نمواً بنسبة 5.3% إلى جانب قطاع الصناعات التحويلية الذي ينمو بنسبة 4.1%، في حين نما قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 1.4%.

الإنتاج القائم الصناعي

حدد المسح الصناعي للعام 2016 والصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (DOS) حجم الإنتاج القائم للقطاع الصناعي بنحو 16.52 مليار دينار، مسجلاً معدل نمو قدره 1.6% مقارنة بـ 16.26 مليار دينار للعام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن الانتاج القائم يشكل مجموع الإستهلاك الوسيط والقيمة المضافة اللتان شكلتا حوالي 55.7% و 44.2% على التوالي. ويحتل القطاع الصناعي في الأردن المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث قدرته على تحقيق قيمة مضافة وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمية للعام 2013 الذي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

الشكل 4: تطور حجم الانتاج القائم للقطاع الصناعي خلال 2011 - 2016 / مليار دينار

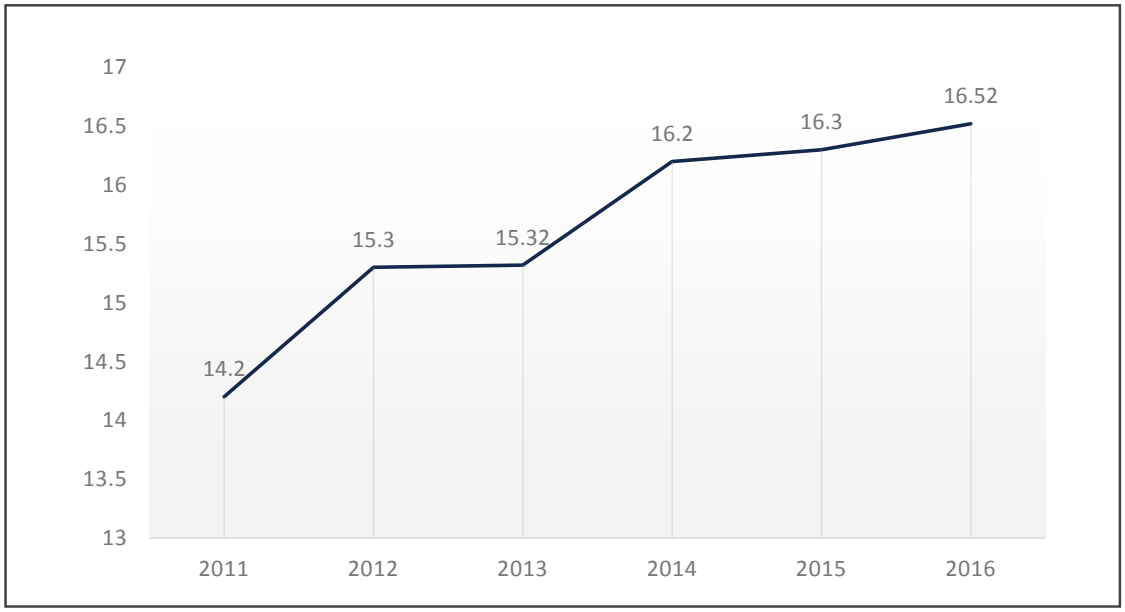

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي

العمالة في القطاع الصناعي

يعمل في القطاع الصناعي حوالي 250 ألف عامل، يشكلون حوالي 21% من القوة العاملة الأردنية، وترتفع هذه النسبة إلى 28% من إجمالي العمالة في القطاع الخاص. ويتقاضى العاملون في القطاع الصناعي، ومعظمهم من الأردنيين أكثر من مليار ونصف دينار أردني كأجور وتعويضات سنوية، والتي تعيل حوالي خُمس مجموع السكان في الأردن. وعلى الرغم من الظروف الإقتصادية الصعبة التي يمر بها الأردن والتي تُشكل عقبة أمام القطاع الصناعي المحلي على وجه الخصوص، الا أن قدرة الشركات على التكيف مع هذه الظروف جعلته من أكثر القطاعات الاقتصادية خلقاً لفرص العمل على مدار السنوات الماضية وخاصة على مستوى القطاع الخاص. ويوضح الشكل (5) تطور العمالة في القطاع الصناعي خلال الفترة (2011-2017).

الشكل 5: تطور العمالة في القطاع الصناعي بين الأعوام 2011 - 2017 (ألف عامل)

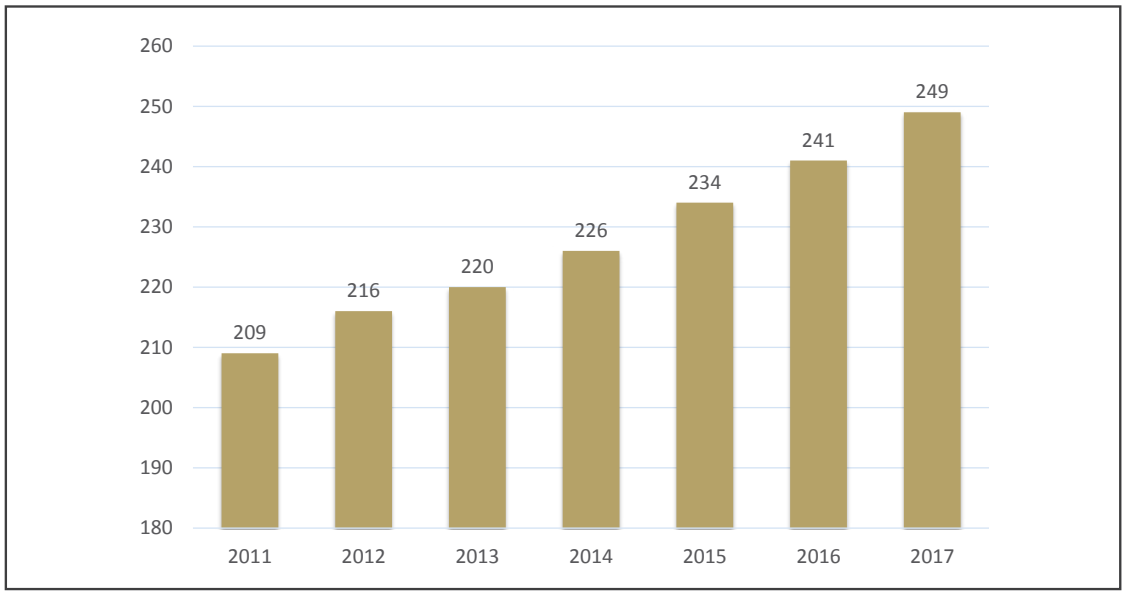

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، ميح الاستخدام.

وتُشير أرقام العام 2017 ومن حيث توزيع العمالة في القطاع الصناعي بين الجنسين، إلى أن حصة العمالة الذكور تشكل حوالي 82% من إجمالي عمالة القطاع، في حين تمثل العاملات الإناث نحو 18% من إجمالي العمالة. أما من حيث الجنسية، فيشكل الأردنيون ما نسبته 80% من حجم العمالة، وتتركز العمالة الأجنبية في قطاع الجلدية والمحيكات والتي إذا ما تم استبعادها تصل حصة العمال الأردنيين في القطاع إلى أكثر من 93%.

كما تظهر بيانات غرفة صناعة الأردن للعام 2017، أن عدد العاملين في القطاع يصل إلى 249.3 ألف عامل منهم 204 ألف عامل يعملون في المؤسسات المصنفة كصناعية وفقاً لتصنيفات قانون الصناعة رقم 10 للعام 2005. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصناعية هي تلك التي يبلغ رأس مالها المُسجل أكثر من 30 ألف دينار وتوظف ما لا يقل عن 10 أردنيين مسجلين في الضمان الإجتماعي. في حين يعمل 45 ألف عامل في المنشآت المسجلة كحرفية وفقاً لتصنيف القانون.

وقد حقق قطاع الجلدية والمحيكات أعلى نسبة توظيف من بين القطاعات الفرعية اذ استحوذ على حوالي 27% من إجمالي العمالة في الصناعة أي ما مجموعه 67.7 ألف موظف، يليه قطاع الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية والذي يُمثل حوالي 20% من إجمالي القوى العاملة اي حوالي 50 ألف موظف وتأتي الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثالثة بحوالي 45.7 ألف موظف يمثلون 18.3% من إجمالي القوى العاملة في الصناعة.

الجدول 5: عدد العاملين في المؤسسات المُسجلة في غرف الصناعة وفقاً القطاعات الفرعية في العام 2017

القطاع	حرفي	صناعي	الاجمالي
الصناعات الجلدية والمحيكات	4,688	62,979	67,667
صناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية	2,556	10,902	13,458
الصناعات العلاجية والمستلزمات الطبية	171	8,753	8,924
الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية	8,517	41,418	49,935
الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات	12,521	33,222	45,743
الصناعات الإنشائية	7,864	9,613	17,477
الصناعات البلاستيكية والمطاطية	1,328	8,367	9,695
الصناعات الخشبية والأثاث	5,800	4,345	10,145
الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل	1,521	13,430	14,951
الصناعات التعدينية	152	11,168	11,320
المجموع	**45,118**	**204,197**	**249,315**

المصدر: غرفة صناعة الأردن، قاعدة بيانات القطاع الصناعي، 2017

يُعد قطاع العمل الأردني مغلقاً أمام العمالة الوافدة باستثناء ظروف معينة في قطاعات محددة، ويقدر عدد العمال الأجانب في الأردن أكثر من 1.5 مليون عامل أجنبي معظمهم من مصر وسوريا والفلبين وبنغلاديش وبعض دول جنوب شرق آسيا الأخرى، ممن يتمتعون بالخبرة وغيرهم من غير ذوي الخبرة والذين يتركزون في قطاعات الزراعة والبناء والعمل المنزلي. وفر الأردن منذ العام 2016 حقوق عمل محدودة للاجئين السوريين في خمسة قطاعات بما في ذلك الزراعة والبناء والصناعة وخدمات الأغذية والمشروبات وتجارة الجملة والتجزئة.

خلق فرص العمل في القطاع الصناعي

يُعد القطاع الصناعي أحد القطاعات الرئيسية المولدة لفرص العمل، حيث يتفوق على العديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى، ما يؤكد على ذلك متوسط عدد العمال في القطاع الصناعي يبلغ نحو 13 عاملاً في المنشأة الواحدة في حين يبلغ المتوسط لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى نحو (2-3) موظف في المنشأة الواحدة. بالتالي فإن أي مؤسسة صناعية تُباشر عملها تُولد في المتوسط 13 فرصة عمل مع الإشارة إلى أن غالبية الشركات الصناعية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

ووفقاً لمسوحات دائرة الإحصاء حول فرص العمل المستحدثة، فقد ارتفع عدد صافي فرص العمل المستحثة من قبل القطاع الصناعي خلال العام 2019 بما نسبته 6.6% مقارنة بالعام 2016، حيث وصلت إلى حوالي 5 الاف فرصة عمل وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الصناعي تمكن وعلى مدار العقد الماضي من المحافظة على حصته في صافي فرص العمل التي يتم توليدها على مستوى الاقتصاد الأردني ككل، اذ وصل المعدل السنوي لفرص العمل المستحدثة في القطاع الصناعي إلى حوالي 14.2% من إجمالي فرص العمل التي تم توفيرها على مستوى الاقتصاد الأردني ككل، متجاوزاً بذلك معظم القطاعات الإقتصادية الرئيسية الأخرى وأهمها؛ قطاع التعليم والصحة وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع المالي وقطاع التأمين والمطاعم والفنادق وقطاع البناء.

الشكل 6: تطور إجمالي فرص العمل المستحدثة في القطاع الصناعي خلال الفترة (2007-2017)

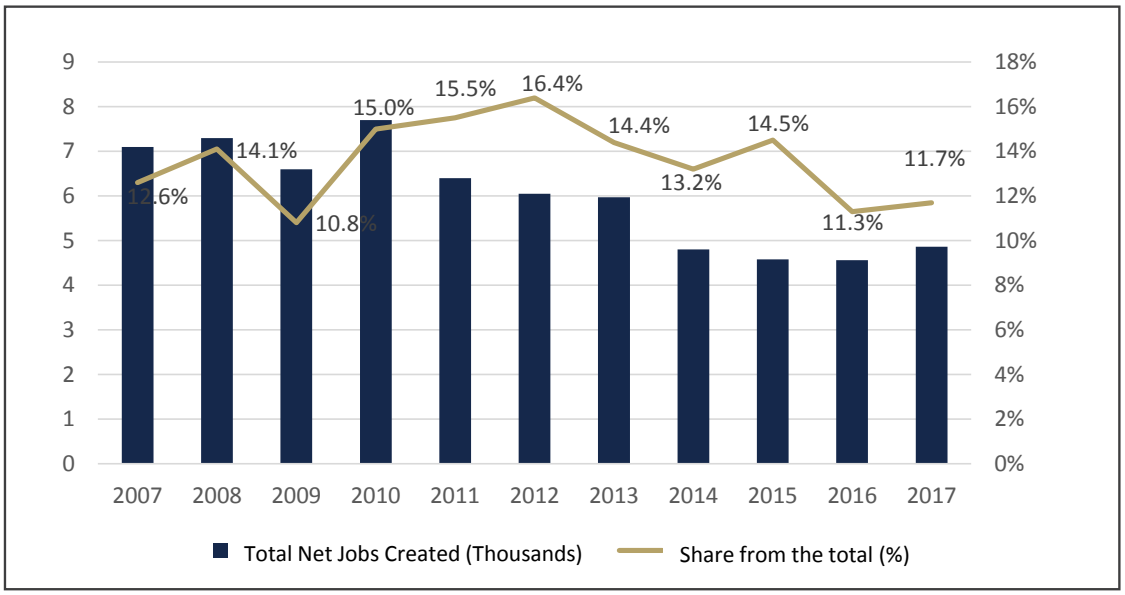

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تقرير فرص العمل المستحدثة

وعلى مستوى القطاع الخاص، فان القطاع الصناعي يستحوذ على ما نسبته 40% من إجمالي فرص العمل المستحدثة. ما يؤكد على الإمكانات الهائلة للقطاع الصناعي في الأردن في خلق فرص عمل للعمالة الأردنية، وبالتالي الحد من معدلات البطالة، والتي تشكل تحدياً حقيقياً للإقتصاد الأردني.

الإستثمار في القطاع الصناعي

يُعد القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات التي تجذب المستثمرين الأجانب، حيث يستحوذ على غالبية الإستثمارات المستفيدة من قانون الإستثمار، سواء كانت الإستثمارات المحلية أو الأجنبية التي تتدفق إلى الأردن. ويعكس الإهتمام بالإستثمار في هذا القطاع مزاياه التنافسية المتمثلة بالحوافز الإستثمارية الممنوحة داخل المناطق الصناعية التنموية، أو القدرات التصديرية الكبيرة التي تتنوع جغرافياً بسبب الإتفاقيات التجارية المُوقعة والتي ساهمت في زيادة حجم السوق وموقعه المميز، حيث تمكن هذه الإتفاقيات المنتجات الوطنية الأردنية من الوصول إلى مليار ونصف مستهلك حول العالم.

تُظهر البيانات الصادرة عن هيئة الإستثمار الأردنية (JIC) أن متوسط حصة إستثمارات القطاع الصناعي بلغت حوالي 70% من إجمالي الإستثمارات المحلية والأجنبية التي تم تسجيلها في الإقتصاد بمعدل سنوي خلال العقد الماضي. حيث بلغ صافي حجم الإستثمار المحلي والأجنبي في القطاع الصناعي حوالي 1,268.5 مليون دينار خلال العام 2016، مقابل 2,739.8 مليون دينار في العام 2015، لتشكل بذلك حصة القطاع الصناعي 84% من إجمالي الإستثمارات المستفيدة من قانون الإستثمار خلال العام 2016، والبالغة نحو 1,518.9 مليون دينار، كما هو مبين في الجدول (6) أدناه.

ومن الجدير بالذكر أن الإستثمارات المحلية في القطاع الصناعي بلغت حوالي 510 مليون دينار في العام 2016، أي ما يمثل 69% من إجمالي الإستثمارات المحلية الكلية في نفس العام. في حين بلغت الإستثمارات الأجنبية في القطاع حوالي 758.3 مليون دينار، أي ما يُمثل 98% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المسجلة في العام 2016. وهذا ما يؤكد أن القطاع الصناعي هو القطاع الأكبر قدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية.

جدول 6: الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار خلال الفترة من 2012-2016 \ مليون دينار

	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي صافي الإستثمار المستفيد من قانون الإستثمار	1,614	1,927	1,146.1	3,116.2	1,518.9
حصة قطاع الصناعات التحويلية من المجموع	1,270	1,122	406.7	2,739.8	1,268.5
نسبة الاستثمار في القطاع الصناعي	%79	%58	%36	%87	%84

المصدر: هيئة الإستثمار الأردنية، 2017

الصادرات الصناعية

عانت الصادرات الأردنية من العديد من المشاكل والتحديات خلال السنوات الأخيرة ومن أبرزها إغلاق الحدود المجاورة مع العراق وسوريا واللتان تُعتبران أسواق جذابة ونقاط عبور رئيسية لأكثر من ثلث الصادرات الوطنية إلى مختلف دول العالم. وفي حين أن الصادرات الأردنية تصل إلى أكثر من 120 سوقاً حول العالم، إلا أنها تعاني من التركز الجغرافي في أسواق محددة فضلاً عن افتقارها للتنوع، اذ تستحوذ 14 دولة على ما يقرب من 80% من إجمالي الصادرات الوطنية، مما يجعلها أكثر عرضة لعدم الإستقرار.

تجدر الإشارة هنا إلى أن 90% من الصادرات الوطنية هي صادرات صناعية، ووفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة الصادرة خلال العام 2017 فقد حققت صادرات السلع الصناعية نمواً بنسبة 2% ووصلت إلى حوالي 4.01 مليار دينار مقارنة بـ 3.99 مليار دينار في العام 2016 الأمر الذي ساهم في نمو الصادرات الوطنية بما نسبته 1.1% في العام 2017.

الشكل 7: تطور الصادرات الصناعية الأردنية بين الأعوام 2011 - 2017 / مليار دينار

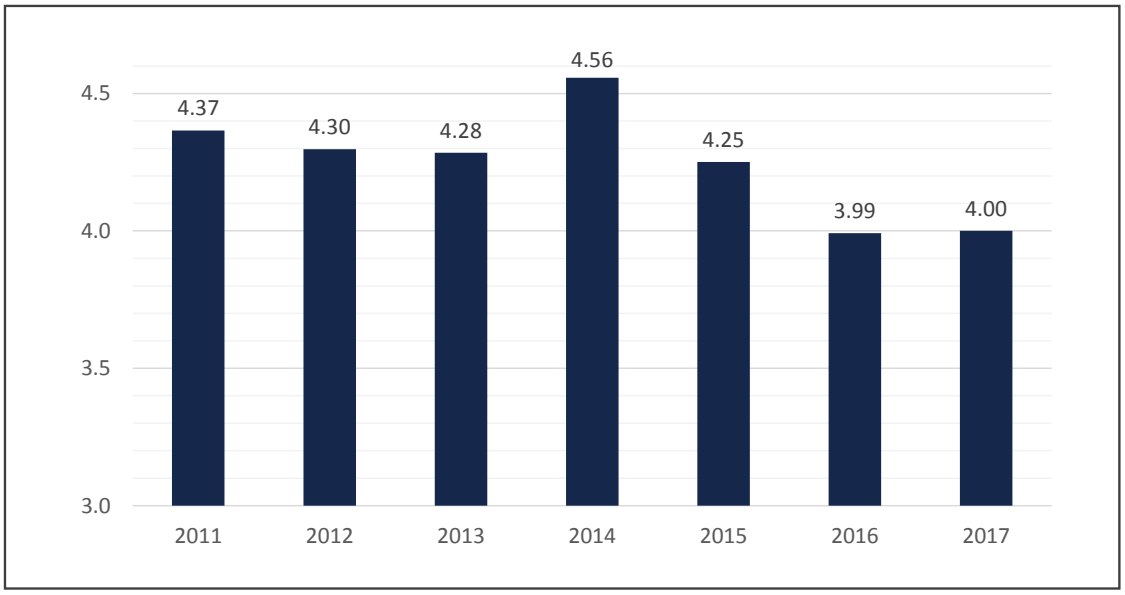

المصدر: البنك المركزي، البيانات الإحصائية الشهرية، 2018

ويتضح من خلال الشكل الإنخفاض الهائل في حجم الصادرات الصناعية بدءاً من العام 2015 كنتيجة لإغلاق الحدود المجاورة مع كل من سوريا والعراق على أمل أن يتحسن الوضع في المستقبل القريب، خاصة بعد إعادة فتح معبر طريبيل الحدودي مع العراق ومعبر جابر الحدودي مع سوريا. حيث وافق الجانب العراقي على إعفاء مجموعة من المنتجات الأردنية المصدرة للأسواق العراقية من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى توقيع عدد من الإتفاقيات التجارية في جوانب اقتصادية مختلفة والتي من شأنها تعزيز حجم الصادرات الأردنية إلى الإسواق العراقية ودعم التعاون الإقتصادي بين البلدين.

وفي هذا السياق، تظهر حاجة ملحة إلى فتح أسواق غير تقليدية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، الشرق الأسيوي الذي يشهد تطوراً مستمراً، ودول جنوب إفريقيا وخاصة كينيا بالإضافة إلى زيادة الإستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ لتحسين قيمة الصادرات الأردنية التي تستهدف الإسواق الأوروبية. وقد يساعد التركيز على هذه الأسواق المختلفة على الحد من التركيز الجغرافي للصادرات الأردنية في عدد محدود من الإسواق، بالإضافة إلى التوصل إلى توصيات فيما يخص فرص الإستثمار للمساعدة في القضاء على مركزية الصادرات الأمر الذي يُعد تحدياً بالغ الأهمية.

التوزيع الجغرافي للصادرات

انخفضت قيمة الصادرات الأردنية إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 3.3% خلال العام 2017، أي ما يقارب 71 مليون دينار. ويُعزى هذا الإنخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض حجم الصادرات إلى المملكة العربية السعودية والعراق، مما أدى إلى انخفاض حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات الوطنية من ما نسبته 48.7% في العام 2016 ليصل إلى 46.2% في العام 2017. في حين ارتفعت الصادرات الوطنية إلى دول شمال امريكا بما نسبته 6.9% أي ما يقارب 75 مليون دينار مدفوعة بزيادة حجم الصادرات إلى سوق الولايات المتحدة، وكما هو موضح في الجدول التالي.

جدول 7: تطور حجم الصادرات الوطنية حسب التكتلات الاقتصادية / مليون دينار

	2016	2017	معدل التغيير %
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	2,139.2	2,068.6	-3.3
دول شمال أمريكا	1,085.3	1,160.0	6.9
دول آسيوية غير عربية	785.0	809.5	3.1
دول الاتحاد الأوروبي	116.9	124.5	6.5
أخرى	270.0	311.6	15.4

المصدر: البنك المركزي، البيانات الإحصائية، قطاع التجارة الخارجية، 2017

الشكل 8: التوزيع النسبي للصادرات الأردنية حسب التكتلات الاقتصادية في عام 2017

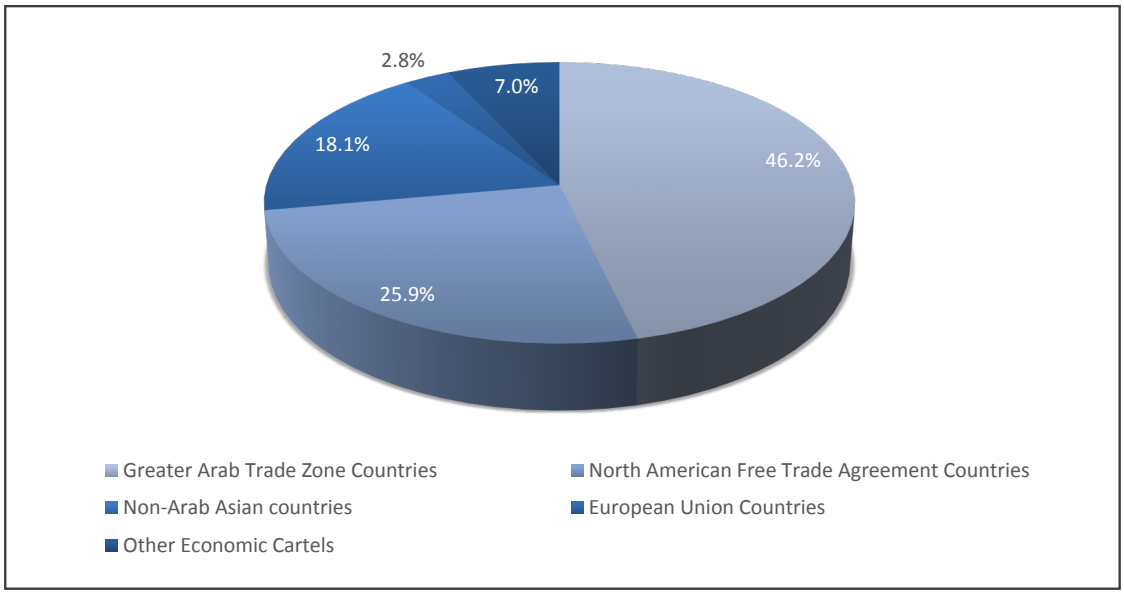

المصدر: البنك المركزي، البيانات الإحصائية، قطاع التجارة الخارجية، 2017

وتجدر الاشارة هنا، الى أن الصادرات الأردنية وصلت إلى حوالي 140 دولة حول العالم في العام 2017 إلا أنها تتركز في دول محددة، حيث استحوذت 14 دولة على أكثر من 80% من اجمالي الصادرات، مما يعنى أن حاجة الأردن إلى استغلال ما لديه من اتفاقيات وتكثيف جهوده لزيادة الصادرات الوطنية إلى الأسواق غير التقليدية. حيث تُعد أسواق دول جنوب إفريقيا والإتحاد الأوروبي أسواقاً واعدة مما دفع الأردن إلى البدء في تركيز الجهود وإلقاء الضوء عليها مؤخراً، خاصة بعد أزمة إغلاق الحدود البرية المجاورة والأضرار التي لحقت بالصادرات الوطنية بسبب إغلاق الإسواق التقليدية.

التوزيع السلعي للصادرات

تصدرت منتجات الملابس قائمة الصادرات الوطنية في العام 2017، حيث بلغت صادرتها نحو 1,055 مليون دينار أو ما نسبته 23.5% من إجمالي الصادرات الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الملابس زادت بما نسبته 10.8% في العام 2017 اذ تعتبر مساهماً رئيسياً في ارتفاع الصادرات الوطنية، ويعزى ذلك الى الإرتفاع المُستمر في الصادرات الأردنية إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين.

واحتلت المنتجات الدوائية المرتبة الثانية بين الصادرات الوطنية وبقيمة بلغت نحو 446.9 مليون دينار أو ما نسبته 10% من إجمالي الصادرات الوطنية على الرغم من انخفاض صادراتها بنسبة 4.4% خلال العام 2017. وفي المرتبة الثالثة، جاءت صادرات منتجات البوتاس الخام مدفوعة بزيادة في حجم صادراتها بنحو 31 مليون دينار أردني لتصل إلى حوالي 333 مليون دينار أردني أو 7.4% من إجمالي الصادرات الوطنية.

ويوضح الشكل (9) أدناه التوزيع النسبي للصادرات الصناعية وفقاً شهادات المنشأ الصادرة عن غرف الصناعة المحلية في المملكة.

الشكل 9: التوزيع النسبي للصادرات الصناعية وفقاً للقطاعات الفرعية خلال العام 2017

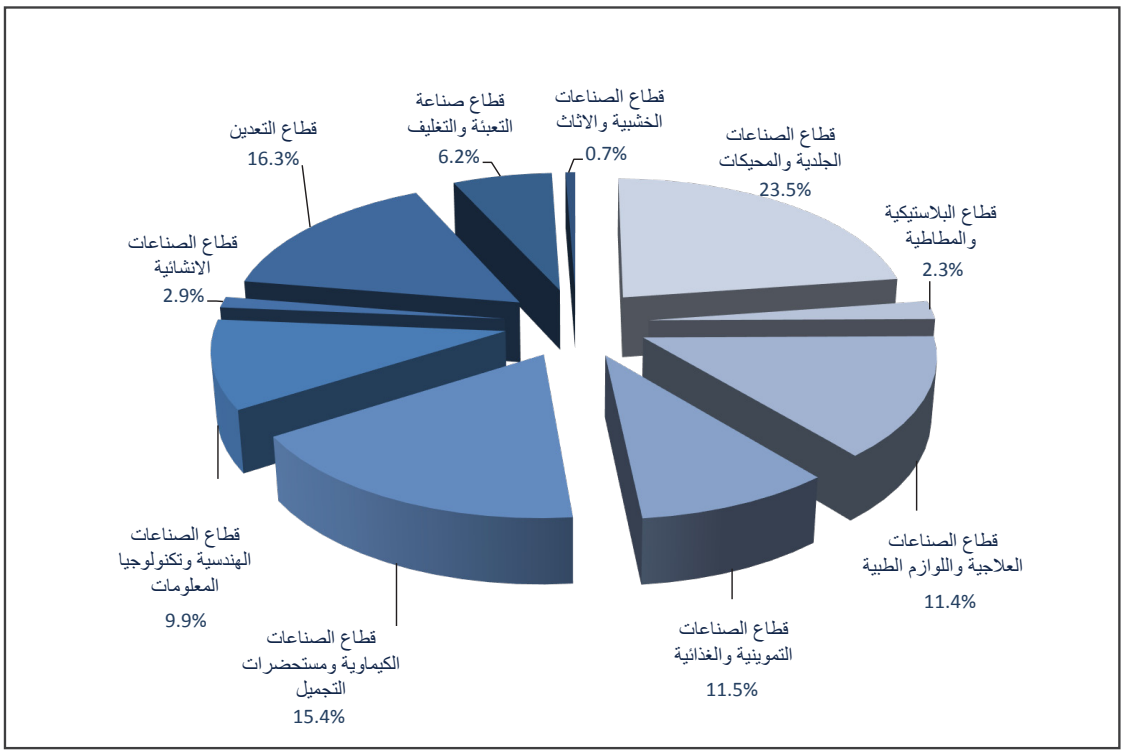

المصدر: غرفة صناعة الأردن، 2017

لمحة عن بيئة الأعمال في الأردن: حقائق وأرقام

السياسة	الإسم الرسمي:	المملكة الأردنية الهاشمية
	العاصمة:	عمان
	الأقسام الإدارية:	12 محافظة (محافظات، مفرد - محافظة): عجلون والعقبة والبلقاء والكرك والمفرق وعمان والطفيلة والزرقاء واربد وجرش ومعان ومأدبا
	اللغات الرسمية:	التحدث بالعربية والإنجليزية على نطاق واسع
	يوم الإستقلال:	25 مايو 1946
	شكل الحكم:	الملكية الدستورية
	رئيس الدولة:	الملك عبد الله الثاني (منذ 7 فبراير 1999)؛ الأمير حسين (مواليد 1994)، الابن الأكبر للملك عبد الله الثاني، ولي العهد.
	رئيس الحكومة:	رئيس الوزراء سعادة د. عمر رزاز
	البرلمان:	130 مقعد، تم تخصيص 15 مقعداً للنساء كما تم إنشاء هيئة مستقلة جديدة للانتخابات. جرت الإنتخابات الأخيرة في 23 يناير 2013.
	النظام القانوني:	بناء على الشريعة الإسلامية والرموز الفرنسية
الجغرافيا	المساحة:	المجموع: 92300 كم مربع مع 329 كم مربع على الساحل
	الموقع:	الشرق الأوسط ، 31 00 شمالاً ، 36 00 شرقاً
	الدول المجاورة:	العراق 181 كم، فلسطين 238 كم، المملكة العربية السعودية 744 كم، سوريا 375 كم، الضفة الغربية 97 كم، مصر على بُعد رحلة بالعبارة
	الساحل:	27 كم على خليج العقبة
	أعلى نقطة:	1734 م
	أدنى نقطة (عن مستوى الأرض):	البحر الميت في 408- م
السكان	تعداد السكان:	10.309.000(دائرة الإحصاءات العامة العامة، 2018)
	30% من اللاجئين	مجتمع متسامح وترحيبي

الإقتصاد	النظام الإقتصادي:	إقتصاد السوق
	الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية:	35 مليار دولار
	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الثابتة:	2.4% (البنك الدولي)
	التضخم:	1.9%
	الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع من الاقتصاد (2017):	الزراعة: 4.5% (2017) الصناعة: 25 % (2017) الخدمات: 66.6 % (2017)
	أهم الصادرات (البضائع):	الالبسة والإسمدة والبوتاس والفوسفات والخضروات والأدوية
	أهم المستوردات (البضائع):	النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والآلات ومعدات النقل والحديد والحبوب
	متوسط المناخ	يتمتع الأردن بأشعة الشمس على مدار العام تقريباً مع الطقس المعتدل والمريح، وتسود أجواء منعشه خلال فصلي الربيع والخريف مع تزايد هطول الأمطار في الربيع، وهو الفصل الذي تُزهر فيه الزهور البرية وتمتلئ الحقول. ويتميز الصيف بنهاره الطويل المشمس المائل للبروده أثناء الليل والذي يُعد مثالياً لمراقبة غروب الشمس من على المرتفعات ومناسباً للأنشطة الخارجية، ويمكن أن يكون فصل الشتاء بارداً في الصحراء لكنه معتدل بشكل مبهج في معظم أنحاء البلاد
العملة	دينار اردني (د.أ) 1 دينار = 100 قرش = 1000 فلس سعر صرف الدينار الأردني هو (1 دولار = 0.7 دينار أردني / 1 دينار أردني = 1.4 دولار)	
التوقيت	+ 2 بتوقيت جرينتش	
التصنيفات	- وفقاً لتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي، 2019) الأردن بالمرتبة 104 من بين 190 دولة. - وفقاً لتقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الإقتصاد العالمي (2018) سجل الأردن 59.29 نقطة من 100 - وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017) يأتي الأردن في المرتبة 95 من أصل 189 دولة ومنطقة. - وفقاً لمؤشر الحرية الإقتصادية 2019 سجل الأردن 66.5 نقطة ما وضعه في المرتبة 53 عالمياً والرابع على الصعيد الإقليمي.	
الضرائب على الشركات	- ضريبة دخل الشركات ((CIT: 20% - ضريبة المبيعات العامة (GST) / ضريبة القيمة المضافة (VAT): 16% - ضريبة الإستقطاع (WHT) على الفوائد والأرباح والعوائد: 10% - ضريبة التملك: 10%	

الإستثمار الأجنبي المباشر	- ملكية 100% من مرافق الصناعة. - لا يوجد حد أدنى لمتطلبات رأس المال.
الضرائب على الصناعة	- 20% معدل ضريبة الدخل في الصناعة. - إعفاء الرسوم الجمركية لاستيراد المواد الخام / المعدات المستخدمة في الإنشاء / إقامة مشاريع استثمارية (إلى أجل غير مسمى).
حوافز المناطق التنموية والصناعية	- تخفيض ضريبة الدخل (CIT) إلى 5% - إعفاء من ضريبة المبيعات العامة (GST) للسلع والخدمات - تخفيض ضريبة المبيعات العامة (GST) إلى 7% للبضائع المباعة داخل الأردن \ - الإعفاء من الرسوم الجمركية لاستيراد المواد الخام / المعدات المستخدمة في الإنشاء / إقامة مشاريع استثمارية
المناطق الحرة	- إعفاء ضريبة دخل الشركات (CIT من الأرباح: صادرات البضائع، تجارة الترانزيت بيع أو التنازل عن البضائع داخل المناطق، توفير وتوريد الخدمات داخل المناطق. - إعفاء من ضريبة المبيعات العامة (GST) للسلع والخدمات المستوردة / المباعة داخل المناطق (إلى أجل غير مسمى). - إعفاء الرسوم الجمركية للبضائع المصدرة إلى دول أخرى وعلى البضائع المستوردة لإنشاء / إقامة مشروعات استثمارية (إلى أجل غير مسمى).
منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	توفر منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZ) المنشأة بموجب سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حوافز محددة لقطاعات متعددة بما في ذلك الصناعة على النحو التالي: - تخفيض ضريبة دخل الشركات (CIT) إلى 5% - إعفاء من ضريبة المبيعات العامة (GST) للسلع والخدمات المستوردة / المباعة داخل المناطق - الإعفاء من الرسوم الجمركية لاستيراد البضائع
معاهدات الإستثمار الثنائية	- وقع الأردن 56 معاهدة استثمار ثنائية ، منها 42 معاهدة سارية. - معاهدات الإستثمار الثنائية بين الأردن والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي: النمسا وبلغاريا وقبرص وإستونيا وفنلندا، فرنسا؛ ألمانيا، اليونان، المجر، إيطاليا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا ، اسبانيا، و (حتى الآن) المملكة المتحدة. - وقع الأردن 8 اتفاقيات مع أحكام الإستثمار، وهي: اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة واتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واتفاقية الإستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي واتفاقية الإستثمار العربية واتفاقية الجامعة العربية للإستثمار واتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية.
الوصول إلى الإسواق	تتمتع المنتجات الأردنية بإمكانية الوصول التفضيلي إلى أكثر من مليار ونصف مستهلك حول العالم من خلال اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية مع: **على المستوى الإقليمي** - إتفاقية أغادير - رابطة تجارة الحبوب والأعلاف (GAFTA) - رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) - الإتحاد الأوروبي **على الصعيد الثنائي** - كندا - سنغافورة - الولايات المتحدة الأمريكية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) مع الولايات المتحدة يستفيد الأردن أيضاً من نظام الأفضليات المعمم (GSP) في الولايات المتحدة

ضمانات وحماية المستثمر

- يضمن الأردن المساواة في المعاملة وعدم التمييز.
- يمكن للأجانب الإستثمار في جميع قطاعات الإقتصاد الأردني مع بعض الإستثناءات.
- لا توجد قيود على تحويلات رأس المال وإعادة الأرباح.
- يجوز للمقيمين الأجانب فتح حسابات بالعملة المحلية والأجنبية ويمكنهم سحب كامل رأس المال الأجنبي أو جزء منه بعملة قابلة للتحويل بموجب التشريعات المعمول بها.
- لا يجوز مصادرة أي نشاط اقتصادي أو إخضاعه لأي إجراءات تؤدي إلى هذه الغاية ما لم يتم تخصيصها لغرض المصلحة العامة، بشرط أن يتم دفع تعويض عادل للمستثمر على الفور بعملة قابلة للتحويل.
- في حالة نشوء نزاعات استثمارية ولا يمكن حلها في غضون ستة أشهر، يجوز للطرفين تسوية النزاع من خلال التحكيم بالتوافق مع أحكام قانون التحكيم الأردني أو إحالة النزاع إلى مركز دولي لتسوية الإستثمار.

تسهيل الإستثمار

تهدف نافذة الإستثمار إلى توفير نقطة اتصال واحدة لترخيص الأنشطة الإقتصادية في المملكة، فهي تجمع بين ممثلين عن الوكالة الحكومية ذات الصلة التي تتمتع بالسلطة اللازمة لإصدار التراخيص والموافقات بدعم من موظفي اللجنة المتفانين الذين يتابعون الإجراءات ويقدمون خدمات متخصصة للمستثمرين.

تشمل الخدمات المقدمة في نافذة الإستثمار الآتي:

- اعتماد إجراءات إنشاء المشروعات الإستثمارية بدءاً من مرحلة الترخيص المُسبق ومرحلة التسجيل المُسبق وحتى مرحلة الحصول على جميع الموافقات اللازمة.
- تسجيل وترخيص المشروعات الإستثمارية.
- تسجيل الأنشطة الإقتصادية وفقاً لقانون الشركات.
- خدمات شؤون العمل بما في ذلك إصدار تصاريح العمل والموافقة على العمال غير الأردنيين في الأنشطة الإقتصادية المُدرجة في خدمات نافذة الإستثمار.
- إصدار تراخيص الإستيراد والتصدير للأنشطة الإقتصادية المُدرجة في خدمات نافذة الإستثمار.
- إصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة للمستثمرين والعمال المُسجلين في الخدمات الإقتصادية المُدرجة في خدمات النافذة الإستثمارية.
- إصدار الموافقات والتصاريح البيئية للأنشطة الإقتصادية الواردة في خدمات النافذة الإستثمارية.
- تزويد المستثمرين بالمعلومات والإستشارات الفنية المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية المُدرجة في خدمات النافذة الإستثمارية.
- إصدار بطاقة المستثمر بفئتيها (أ ، ب) وفقاً للشروط الخاصة بكل فئة.

العضويات في المنظمات الدولية التي لها تأثير على الإستثمار:

- انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في 11 أبريل للعام 2000.
- اشترك الأردن في إعلان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حول الإستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات في نوفمبر 2013.
- الأردن عضو في المحكمة الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمار (ICSID) منذ العام 1972.
- الأردن عضو في الوكالة الدولية لضمان الإستثمار (MIGA) اعتباراً من 2016.

المنهجية

يعد محور الاستثمار في اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الاردن والاتحاد الأوروبي احد الاهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية، وهذا ما أكدته قرار لجنة الشراكة الأردنية - الأوروبية في العام 2016 وتعديلاته في العام 2018 والذي يقر فيه الطرفان أيضاً بضرورة تعزيز مناخ الأعمال العام وتعزيز تسهيل فرص الإستثمار.

وفي هذا السياق، يُشير القرار بوضوح إلى أهمية التعاون بين الشركاء من القطاعين العام والخاص ومع الإتحاد الأوروبي ومجتمع المانحين لجذب الإستثمارات ذات الأولوية والقمية المضافة التي توفر فرص العمل للأردنيين وللاجئين السوريين على حد سواء، واستدامتها لما بعد العام 2030، بالاضافة الى الفرص التصديرية الى اسواق الاتحاد الاوروبي.

على الرغم من أن بعض الأدلة الواقعية لا تدلل على العلاقة بين تبسيط قواعد المنشأ وجذب الإستثمار وبأنها ما زلت محدودة، إلا أنه لابد من الإعتراف بالدور المميز الذي يمكن أن تلعبه تبسيط قواعد المنشأ في جذب الإستثمارات إلى الأردن، خاصة لدخول أسواق الاتحاد الأوروبي والاستفادة من الشروط الميسرة لاتفاقية تبسيط قواعد المنشأ، اذ يعد

عليه، وفي سبيل تحديد أفضل فرص استثمارية في القطاع الصناعي، اعتمدت هذه الدراسة منهجية واقعية ودقيقة تستند إلى النظر في ثلاثة عوامل؛ (1) القدرة على التصدير إلى الإسواق الأوروبية، (2) القدرة على توليد عدد كبير من الوظائف المُستدامة، (3) بالإضافة إلى القدرة على توفير قيمة مضافة للإقتصاد الأردني.

وبناءً على هذه العوامل تم تحليل جميع السلع المنطوية تحت اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الاووربي، ويمكن تلخيص هذا التحليل وفقاً للخطوات التالية والتي تجيب عن الأسئلة الرئيسية التالية:

أولاً: ما هي المنتجات المستوردة من قبل الإتحاد الأوروبي؟

تم تحليل واردات الإتحاد الأوروبي من جميع البلدان للفترة بين الأعوام 2011 إلى 2017 على مستوى النظام المنسق المكون من 6 أرقام، وتم تحليل هذه الواردات من حيث معدل النمو والقيمة الأعلى لالقاء نظرة عامة على حجم الطلب ومستوى استهلاك المنتجات المشمولة، في مختلف أسواق الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 سوقاً، حيث تم استبعاد النمو السالب، والمنتجات ذات القيمة المنخفضة (التي تقل قيمة وارداتها عن 100 ألف دولار أمريكي) وذلك لتحديد قائمة أولية بالمنتجات التي تملط فرصاً للتصدير الى الاتحاد الاوروبي.

ثانياً: حصر المنتجات الأردنية المصنعة حالياً؟

للتركيز على إيجاد فرص استثمارية جديدة ونوعية، تم حصر ما ينتجه الأردن من منتجات مصنعة في مختلف مناطق المملكة سواء من خلال صادرات الأردن، وما تنتجه المناطق الثمانية عشر المشمولة في أول قرار للاتفاقية وفقاً للمسح الذي اجرته غرفة صناعة الأردن سابقاً، وعليه تم ستبعاد المنتجات المصنعة في الأردن واستبعادها من القائمة الأولية الناتجة في الخطوة الأولى.

ثالثاً: ما الذي سيستورده الإتحاد الأوروبي أكثر في العقد القادم؟

تم حساب معدل النمو المُركب لكل منتج يستورده الاتحاد الأوروبي ما يدل على تطور الطلب والإستهلاك للمنتجات المختلفة، وترتيب المنتجات مع استبعاد المنتجات التي أظهرت معدل نمو سلبي خلال فترة التحليل الممتدة بين الأعوام 2011 – 2017.

رابعاً، ما هي الفرص الإستثمارية التي تلبي أهداف اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ على نحو مستدام وذو قيمة مضافة؟

أسفرت عملية التحليل السابقة الى قائمة بفرص الإستثمار تتضمن نحو 622 منتجاً على مستوى النظام المُنسق المُكون من 4 أرقام، مُوزعة وفقاً للقطاعات الصناعية الفرعية كما هو مُوضح في الجدول 8 أدناه.

الجدول 8: توزيع الفرص الإستثمارية الرئيسية حسب القطاعات الصناعية الفرعية

القطاع الصناعي الفرعي	عدد الفصول الفرعية (النظام المُنسق من 4 خانات)
الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات	**266**
الصناعات الكيماوية ومستحضرات تجميل	**137**
الصناعة الجلدية والمحيكات	**121**
الصناعات الإنشائية	**49**
الصناعات البلاستيكية والمطاطية	**31**
صناعات الخشب والأثاث	**18**
المجموع	**622**

المصدر: مركز جون اينيس للدراسه المستقلة، 2019

ونظراً لكون هذه القائمة ما تزال طويلة، وتحتوي عدداً ضخماً من المنتجات، فقد تم استخدام تحليل أكثر عمقاً وعلى النحو التالي:

المنتجات التي تتسم بدرجة عالية من التعقيد، والتي تعتمد على منهجية (Complexity Product space theory)، وستكون مفيدة بشكل خاص لزيادة القيمة المضافة للصناعة الأردنية حيث أن مفهوم تعقيد المنتج، وفقًا لنموذج Hidalgo & (Hausmann, 2009)، يبين ما هي أكثر المنتجات تعقيداً الموجودة ضمن مجموعات المنتجات من الآلات، والكيماويات، والمعادن بشكل عام، في حين توجد المنتجات الأقل تعقيداً ضمن مجموعات المنتجات من المواد الخام والمنتجات ذات الصلة بالزراعة.

حيث توصلت الأبحاث إلى أن البلدان التي تصدر منتجات عالية التعقيد تقع في المقام الأول ضمن فئة الدول ذات الدخل المرتفع، وأن حصة صادرات المنتجات المعقدة ترتبط ارتباطاً إيجابياً بمستويات الدخل. وبعبارة أخرى ، فإن قدرة أي بلد على تحقيق التنمية الاقتصادية ترتبط بالطرق التي تمكنها من تجميع المعارف المتاحة لإنتاج مزيد من السلع "المتطورة". وعلى هذا النحو، يجب على الدول ألا تركز فقط على تحسين إنتاج السلع، بل يجب أن تعزز قدراتها ومواردها البشرية المتاحة باستمرار من أجل جعل إنتاج المنتجات المعقدة ممكنًا.

المنتجات ذات الإمكانات التصديرية العالية، كما حددها مركز التجارة الدولية (ITC) من خلال منهجية تحديد امكانيات التصدير غير المستغلة (Unrealized Export Potential)، تعمل على تحديد قيمة الصادرات غير المستغلة، وفرص العمل التي تخلقها زيادة الاستثمار في هذه المنتجات، من خلال عملها على منهجية علمية تربط بين عدة جوانب رئيسية وعلى النحو التالي؛ أداء الصادرات (العرض)، وحجم الطلب في الأسواق المستهدفة، وشروط التعرفة الجمركية، بالإضافة الى الروابط الثنائية بين الدولة المصدرة والسوق المستهدف (سهولة التجارة)، لتوفير تصنيف فريد للفرص غير المستغلة.

النتيجة

ووفقاً للمنهجية الموضحة أعلاه، تم الوصول الى قائمة بأفضل **50 مشروعاً** استثمارياً صناعياً وعلى النحو التالي:

الجدول 9: أفضل 50 فرصة استثمارية

HS 4	المنتج
2516	جرانيت وحجر سماقي (بروفيري) وبازلت وحجر رملي وأحجار أخر للنحت أو البناء، وإن كانت مشذبه تشذيباً أولياً، أو مقطعة فقط، بالنشرأو بغيره، إلى كتل أو ألواح بشكل مستطيل أو مربع
2806	كلوريد هيدروجين (حمض هيدروكلوريك)؛ حامض كلوروكبريتيك
2835	فوسفينات (هيبوفوسفيتات)، فوسفونات (فوسفيتات)، وفوسفات وبولي فوسفات وإن كان محدد الصفات كيماوياً
2841	أملاح احماض معدنية أو فوق أحماض معدنية
2903	مشتقات الهيدروكربونات المهلجنة
2904	مشتقات الهيدروكربونات المسلفنة، المنترنة أوالمنترزة، وإن كانت مهلجنة
2905	كحولات لا دورية (لاحلقية) ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنترنة أو المنترزة
2916	أحماض كاربوكسيلية أحادية لادورية (لاحلقية) غير مشبعة، وأحماض كاربوكسيلية أحادية دورية (حلقية)، وأنهيدريداتها وهاليداتها وفوق أكاسيدها وفوق أكاسيد أحماضها ؛ مشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنترنة أو المنترزة
2918	أحماض كاربوكسيلية ذات وظيفة أوكسجينية إضافية وأنهيدريداتها، وهالياداتها، فوق أكاسيدها، فوق أكاسيد أحماضها؛ مشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنترنة أو المنترزة
3810	محضرات لتنظيف سطوح المعادن؛ محضرات مساعدة لصهر المعادن "فلكس" ومحضرات مساعدة أخر للحام المعادن؛ مساحيق وعجائن مركبة من معدن ومواد أخر للحام المعادن؛ محضرات من الأنواع المستعملة لكسو أو حشو قضبان أو عيدان اللحام
3815	محضرات لبدء التفاعل، منظمات ومسرعات التفاعل ، ومحضرات وسيطة محفزة غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر
3918	أغطية أرضيات من اللدائن، وإن كانت لاصقة ذاتياً، بشكل لفات أو ترابيع أو بلاطات؛ أغطية جدران أو سقوف من اللدائن، كما هي معرفة في الملاحظة 9 لهذا الفصل
4008	ألواح وصفائح وأشرطة وعيدان وأشكال خاصة من مطاط مبركن، عدا المطاط المقسى

4009	أنابيب ومواسير وخراطيم، من مطاط مبركن غير مقسى، مع أو بدون لوازمها (مثل الفواصل والأكواع والوصلات)
4013	أنابيب داخلية هوائية، من المطاط
4107	جلود محضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف (كرستينج) ، وجلود مرققة "بارشمان" من فصيلتي البقر (بما فيها الجاموس) أو الخيل، منزوعة الشعر، وإن كانت مشطورة، عدا تلك الداخلة في البند 4114
4419	أدوات مائدة وأدوات مطبخ من خشب
4421	أصناف أخر من خشب
5112	أقمشة منسوجة من صوف ممشط أو من وبر ناعم ممشط
5909	خراطيم أنبوبية من مواد نسجية وأنابيب نسجية مماثلة، وإن كانت مبطنة أو مقواة بمعدن أو مزودة بلوازم من مواد أخر
6116	قفازات عادية ، قفازات بلا أصابع، قفازات تكسو الأصابع الأربع معاً والإبهام منفرداً، من مصنرات أو كروشيه
6202	معاطف، أقبية، معاطف بدون أكمام "كابات"، عباءات، أنوراكات (بما فيها سترات التزلج)، وسترات واقية من الريح والمطر، والأصناف المماثلة، للنساء أو البنات، عدا الأصناف الداخلة في البند 6204
6404	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أو جلد مجدد ووجوه من مواد نسجية
6909	أجهزة وأصناف للمختبرات ولاستعمالات كيماوية أو تقنية أخر، من خزف؛ أجران وقصاع وأوعية مماثلة لاستعمالات زراعية، من خزف؛ أوعية وجرار وأصناف مماثلة للنقل أو التعبئة، من خزف
6911	أواني وأدوات للمائدة أو المطبخ، وأدوات منزلية أخر، وأصناف للعناية بالنظافة الشخصية أو للتواليت، من بورسلين او صيني
6912	أواني وأدوات للمائدة أو المطبخ، وأدوات منزلية أخر، وأصناف للعناية بالنظافة الشخصية أو للتواليت، من مواد خزفية أخر، عدا البورسلين او الصيني
7003	زجاج مصبوب وزجاج مرقق ، ألواح أو صفائح أو أشكال خاصة، وإن كان ذا طبقة ماصة أو عاكسة أو غير عاكسة، ولكن غير مشغول بطريقة أخرى
7004	زجاج مسحوب وزجاج منفوخ، ألواحاً، وإن كان ذا طبقة ماصة أو عاكسة أو غير عاكسة، ولكن غير مشغول بطريقة أخرى
7007	زجاج مأمون مكون من زجاج مقسى (مسقى) أو منضد

7319	إبر خياطة وإبرتصنير ومخارز، بما فيها مخارز التطريز وإبر معقوفة وأصناف مماثلة، مما يستعمل يدوياً ، من حديد أو صلب ؛ دبابيس مأمونة ودبابيس أخر، من حديد أو صلب ، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر
8201	مجارف ورفوش، ومعاول ومحافر ومعازق، ومذاري وأمشاط؛ فؤوس وبلطات وعدد قاطعة مماثلة؛ مقصات تقليم من أي نوع؛ مناجل وسكاكين قش ومجزات أعشاب واسافين للخشب وعدد أخر مستعملة في الزراعة أو البساتين أو الغابات
8301	أقفال ومغاليق "غالات" ومزاليج (بمفاتيح أو بتركيبات حروف أو مما يفتح بالكهرباء)، من معادن عادية؛ أغلاق وأطر بأغلاق، متضمنة مغاليق، من معادن عادية؛ مفاتيح لأي من الأصناف السابقة، من معادن عادية
8413	مضخات للسوائل، وإن كانت محتوية على جهاز قياس؛ رافعات سوائل
8434	آلات الحلب وآلات وأجهزة صناعة منتجات الألبان
8435	معاصر ومهارس وآلات وأجهزة مماثلة مما يستعمل في صناعة النبيذ أو السيدر أوعصير الفواكه أو المشروبات المماثلة
8467	عدد تستعمل باليد ، تعمل بالهواء المضغوط أو هيدروليكياً أو بمحرك كهربائي أو غير كهربائي مندمجاً بها
8508	مكانس كهربائية
8509	أجهزة آلية كهربائية للاستعمال المنزلي، ذات محرك كهربائي مندمج بها عدا المكانس الكهربائية الداخلة في البند 8508
8510	أجهزة حلاقة، وأجهزة قص أو جز الشعر، وأجهزة إزالة الشعر، ذات محرك كهربائي مندمج بها
8513	مصابيح كهربائية قابلة للحمل مصممة للعمل بواسطة مصدر طاقة خاص بها (مثل الخلايا المولدة الجافة أو المدخرات أو المولدات المغناطيسية)، عدا أجهزة الإنارة الداخلة في البند 8512
8516	مسخنات فورية للماء أو مسخنات المياه المجمعة أو مسخنات غاطسة، كهربائية؛ أجهزة حرارية كهربائية لتدفئة الأماكن أو التربة، أو لإستعمالات مماثلة؛ أجهزة حرارية كهربائية لتصفيف الشعر (مثل المجففات والمجعدات والمكاوى المسخنة لتمويج الشعر) ومجففات الايدي؛ مكاوى كهربائية؛ أجهزة حرارية كهربائية أخر لاستعمالات منزلية؛ مقاومات حرارية كهربائية، عدا تلك الداخلة في البند 8545
8542	ـ دوائر"دارات"متكاملة إلكترونية
8546	عازلات للكهرباء من جميع المواد

9004	نظارات مصححة أو واقية أو غيرها، وما يماثلها
9105	ساعات ومنبهات أخر وغيرها من أصناف صناعة الساعات، تعمل بغير عدة حركة ساعة
9401	مقاعد أو أرائك (عدا ما يدخل منها في البند 9402)، وإن كانت قابلة للتحول إلى أسرة، وأجزاؤها
9606	أزرار، أزرار كباسة (حابكة بالكبس)؛ قوالب أزرار وأجزاء لجميع أصناف هذه الأزرار؛ أزرار (غير تامة الصنع (أشكال أولية
9608	أقلام حبر جاف؛ أقلام وأقلام تأشير برؤوس من لباد أو بغيرها من رؤوس مسامية؛ أقلام حبر سائل بأنواعها؛ أقلام حبر للنسخ؛ أقلام رصاص بخزان؛ ماسكات ريش كتابة وماسكات أقلام رصاص وأصناف مماثلة؛ أجزاء (بما فيها الأغطية والمشابك) للأصناف السابقة، عدا تلك الداخلة في البند 9609

أهم 6 مشاريع استثمارية

بناءً على ما سبق، تم ترتيب أهم وأبرز 6 فرص إستثمارية يمكن أن تصنع في الأردن، وتملك أعلى فرص تصدير مستقبلية لدول الإتحاد الأوروبي، وذات قيمة مضافة عالية، ولديها القدرة على خلق فرص عمل مستدامة، على النحو التالي:

(1) أحذية للرياضة؛ أحذية تنس وأحذية كرة السلة وأحذية ألعاب القوى وأحذية التمرين وأحذية مماثلة

القطاع: الجلدية والمحيكات

المنتج: أحذية للرياضة؛ أحذية تنس وأحذية كرة السلة وأحذية ألعاب القوى وأحذية التمرين وأحذية مماثلة		**رمز النظام المنسق:** 640411
تعرفة الإتحاد الأوروبي		**MFN:** 16.9%
		التفضيلية: 0%
وصف عمليات الصناعة ومدخلات الإنتاج: الجلود والمطاط والبوليستر والبلاستيك		
أعلى 5 دول في الإتحاد الأوروبي استيراداً لهذه السلع: المانيا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا		
أهم 5 مصادر لواردات الإتحاد الأوروبي للسلع (أي الدول المصدرة للسلع إلى الإتحاد الأوروبي): فيتنام والصين وإندونيسيا وكمبوديا وبنغلاديش		
البلد	**التعرفه الجمركية (أي هل هناك اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي)**	فيتنام 11.9% (الإتحاد الأوروبي لبلدان نظام الأفضليات المعمم)
		الصين 16.9% (لا شيء)
		إندونيسيا 11.9% (الإتحاد الأوروبي لدول نظام الأفضليات المعمم)
		كمبوديا 0% (الإتحاد الأوروبي للبلدان الأقل نمواً)
		بنغلاديش 0% (الإتحاد الأوروبي للبلدان الأقل نمواً)

(2) أزرار، أزرار كباسة (حابكة بالكبس)؛ قوالب أزرار وأجزاء لجميع أصناف هذه الأزرار؛ أزرار غير تامة الصنع (أشكال أولية)	
القطاع: الجلدية والمحيكات	
المنتج: أزرار، أزرار كباسة (حابكة بالكبس)؛ قوالب أزرار وأجزاء لجميع أصناف هذه الأزرار؛ أزرار غير تامة الصنع (أشكال أولية)	**رمز النظام المنسق:** 960610
تعرفة الإتحاد الأوروبي	**MFN:** 3.7%
	التفضيلية: 0%
وصف عمليات الصناعة ومدخلات الإنتاج: البلاستيك والمعادن	
أعلى 5 دول في الإتحاد الأوروبي استيراداً لهذه السلع: فرنسا والمانيا ورومانيا وبولندا وإيطاليا	
أهم 5 مصادر لواردات الإتحاد الأوروبي للسلع (أي الدول المصدرة للسلع إلى الإتحاد الأوروبي): الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وهونج كونج	

البلد	التعرفه (أي هل هناك اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي)	
		الصين 3.7% (لا شيء)
		اليابان 3.7% (لا شيء)
		الولايات المتحدة الأمريكية 3.7% (لا شيء)
		تركيا 0% (CU، الإتحاد الأوروبي وتركيا)
		هونج كونج 3.7% (لا شيء)

(3) معاطف، أقبية، معاطف بدون أكمام "كابات"، عباءات، أنوراكات (بما فيها سترات التزلج)، وسترات واقية من الريح والمطر، والأصناف المماثلة، للنساء أو البنات

القطاع: الجلدية والمحيكات

المنتج: معاطف، أقبية، معاطف بدون أكمام "كابات"، عباءات، أنوراكات (بما فيها سترات التزلج)، وسترات واقية من الريح والمطر، والأصناف المماثلة، للنساء أو البنات	**رمز النظام المنسق:** 620299
تعرفة الإتحاد الأوروبي	**MFN:** 12%
	التفضيلية: 0%

وصف عمليات الصناعة ومدخلات الإنتاج: المواد النسيجية (باستثناء الصوف والشعر الحيواني الناعم والقطن)

أعلى 5 دول في الإتحاد الأوروبي استيراداً لهذه السلع: إيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة وفرنسا والمانيا

أهم 5 مصادر لواردات الإتحاد الأوروبي للسلع (أي الدول المصدرة للسلع إلى الإتحاد الأوروبي):
الصين وتركيا والمغرب وفيتنام وبنجلاديش

البلد	التعرفه (أي هل هناك اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي)
	الصين 12% (لا شيء)
	تركيا 0% (CU، الإتحاد الأوروبي وتركيا)
	المغرب 0% (اتفاقية التجارة الحرة، الإتحاد الأوروبي - المغرب)
	فيتنام 9.6% (الإتحاد الأوروبي لبلدان نظام الأفضليات المعمم)
	بنغلاديش 0% (الإتحاد الأوروبي للبلدان الأقل نمواً)

(4) أقمشة منسوجة من صوف ممشط أو من شعر ممشط ناعم:

القطاع: الجلدية والمحيكات

المنتج: أقمشة منسوجة من صوف ممشط أو من شعر ممشط	**رمز النظام المنسق:** 511211
تعرفة الإتحاد الأوروبي	**MFN:** 8%
	التفضيلية: 0%

وصف عمليات الصناعة ومدخلات الإنتاج: صوف وشعر الحيوانات

أعلى 5 دول في الإتحاد الأوروبي استيراداً لهذه السلع: فرنسا والمانيا ورومانيا وبولندا وإيطاليا

أهم 5 مصادر لواردات الإتحاد الأوروبي للسلع (أي الدول المصدرة للسلع إلى الإتحاد الأوروبي):
تركيا والصين وتشيلي والهند واليابان

البلد	التعرفه (أي هل هناك اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي)
	تركيا 0% (CU، الإتحاد الأوروبي وتركيا)
	الصين 8% (لا شيء)
	تشيلي 0% (اتفاقية التجارة الحرة، الإتحاد الأوروبي- تشيلي)
	الهند 8% (لا شيء)
	اليابان 8% (لا شيء)

مزايا قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات الأردني:

تواصل البلدان عموماً فرض تعرفه متواضعة إلى عالية القيمة على تصدير الملابس، وهو القطاع الذي يتسم بالإستهلاك العالي حيث تؤثر مدخرات التعرفه الجمركية على تدفقات الإستثمار في هذا القطاع الذي يواصل الأردن تقديم حوافز الإستثمار و التسهيلات خلاله.

يمتلك الأردن قطاع تصنيع البسة قوي يتمتع بخبرة تزيد عن 20 عاماً، مع ما يزيد عن الف مصنع للملابس والاحذية يُصنف منها 85 ضمن المصانع الكبيرة التي تضم أكثر من 500 عامل تُمثل حوالي 95% من صادرات الالبسة الحالية في الأردن، والتي يُصدر معظمها إلى الولايات المتحدة.

على هذا النحو، يتمتع الأردن بخبرة محلية قوية وبموقع جيد في سلسلة قيمة الصناعات الجلدية والمحيكات، فضلاً عن أن إضافة هذه المنتجات إلى سلة المنتجات المُصنعة في الأردن ستعزز قاعدة إنتاج هذا القطاع.

يتمتع هذا القطاع بالكثافة العمالية ويتطلب مستوى من المهارة والإهتمام بالتفاصيل ويمكنه استيعاب عدد كبير من العاملات. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الأردني هو مجتمع فتي حيث تصل نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة إلى 70% من إجمالي عدد السكان، الأمر الذي يجعلهم من العمالة القابلة لأن تكون ماهرة، إذا ما تلقوا التدريب المناسب وتمت تنمية مهاراتهم. علاوة على ذلك، وباستثناء تركيا، يُعد الأردن أقرب بلد جغرافياً من أسواق الإتحاد الأوروبي الأمر الذي يمكن أن يُترجم ذلك إلى وفورات في تكاليف الشحن مع زيادة الطلب.

الجدول 10: الوقت المُقدر وتكلفة الشحن

الميناء	حاوية السعة 20 قدم دولار أمريكي	حاوية السعة 40 قدم دولار أمريكي	المسار	الوقت
جنوة	745	1180	العقبة – جده – جنوة	16 يوم
الجزيرة الخضراء	895	1580	العقبة - جدة - طنجة مید - الجزيرة الخضراء	21 يوم
روتردام	705	1000	العقبة – جده – روتردام	23 يوم
هامبورغ	705	1000	العقبة – جده – هامبورغ	25 يوم
الميناء	**حاوية السعة 20 قدم دولار أمريكي**	**حاوية السعة 40 قدم دولار أمريكي**	**الوقت**	**S/L**
جنوة – ايطاليا	610	1.425	23 يوم	MSL
الجزيرة الخضراء – اسبانيا	1.035	1.025	9 أيام	MSL
هامبورغ – المانيا	960	1.325	36 يوم	MSL
روتردام - هولندا	960	1.325	21 يوم	MSL

المصدر: هيئة الإستثمار الاردنية 2019، (JIC)

(4) أواني وأدوات للمائدة أو المطبخ، وأدوات منزلية أخر،من مواد خزفية أخر، عدا البورسلين او الصيني:

القطاع: الصناعات الانشائية

المنتج: أواني وأدوات للمائدة أو المطبخ، وأدوات منزلية أخر،من مواد خزفية أخر، عدا البورسلين او الصيني:	**رمز النظام المنسق:** 691110
تعرفة الإتحاد الأوروبي	**MFN:** 12%
	التفضيلية: 0%

وصف عمليات الصناعة ومدخلات الإنتاج: مواد السيراميك

ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا

أهم 5 مصادر لواردات الإتحاد الأوروبي للسلع (أي الدول المصدرة للسلع إلى الإتحاد الأوروبي):
الصين وتركيا وتايلاند وبنجلاديش والإمارات العربية المتحدة

البلد	التعرفه (أي هل هناك اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي)
	الصين 12% (لا شيء)
	تركيا 0% (CU، الإتحاد الأوروبي وتركيا)
	تايلند 12% (لا شيء)
	بنغلاديش 0% (الإتحاد الأوروبي لبلدان أقل البلدان نمواً)
	الإمارات العربية المتحدة 8% (لا شيء)

قطاع الصناعات الانشائية في الأردن

يمكن أن يستهدف الإستثمار العناصر الحرفية / اليدوية و / أو السلع الراقية ذات التصميم وقيمة الملكية الفكرية والتي يمكن أن تحقق عائداً إيجابياً إذا تم تسويقها على نحو مناسب للمستهلكين النهائيين.

عدا عن الإنتاج الذي يتم في المصانع فإن عملية الصناعة قد تكون مثالية إذا ما تمت الإستفادة من حوافز الإستثمار والمدخرات التي تحققها التعرفه الجمركية.

يتمتع القطاع بإمكانية توظيف مجموعة متنوعة من العمال ذوي المهارات المختلفة من خط الإنتاج إلى الحرفيين، فالأردن لديه وفرة من العمال المهرة والمؤهلين.

كما ويستهلك القطاع الصناعي الكثير من الطاقة ويمكن أن يستفيد من تعرفة كهرباء مستقرة وأسعار معقولة.

الإطار 1: تعرفة الكهرباء

الصناعات الصغيرة (فلس / كيلووات ساعة)	
أول كتلة: من 1 - 2000 كيلو واط ساعة / شهر	71
الكتلة الثانية: أكثر من 2000 كيلو واط ساعة / شهر	81
الصناعات المتوسطة (فلس/ كيلوواط ساعة)	
حمل الذروة (دينار/ كيلوواط / شهر)	2
الطاقة النهارية (فلس/ كيلو واط ساعة)	89
الطاقة الليلية (فلس/ كيلو واط ساعة)	75

(6) الأرضيات البلاستيكية، سواء كانت ذاتية اللصق في شكل لفات أو قوالب أو ألواح:		
القطاع: الصناعات البلاستيكية والمطاطية		
المنتج: الأرضيات البلاستيكية، سواء كانت ذاتية اللصق في شكل لفات أو قوالب أو ألواح (pvc)		رمز النظام المنسق: 391910
تعرفة الإتحاد الأوروبي		MFN: 6.3%
		التفضيلية: 0%
وصف عمليات الصناعة ومدخلات الإنتاج: بولي فينيل كلوريد		
أعلى 5 دول في الإتحاد الأوروبي استيراداً لهذه السلع: ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا وإسبانيا		
أهم 5 مصادر لواردات الإتحاد الأوروبي للسلع (أي الدول المصدرة للسلع إلى الإتحاد الأوروبي): الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتايبيه الصينية واليابان وجمهورية كوريا		
البلد	التعرفه (أي هل هناك اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي)	الصين 6.3% (لا شيء)
		الولايات المتحدة الأمريكية 6.3% (لا شيء)
		تايبيه الصينية 6.3% (لا شيء)
		اليابان 6.3% (لا شيء)
		جمهورية كوريا 0% (اتفاقية التجارة الحرة، الإتحاد الأوروبي - كوريا)

قطاع الصناعات البلاستيكية والمطاطية في الأردن

يمكن أن يستفيد الإستثمار من مدخرات التعرفة مما يجعل سعر المنتج منافساً في سوق الإتحاد الأوروبي مقارنة بأربعة من أفضل 5 دول مصدرة، حيث يمكن كذلك التوفير في تكاليف الشحن (يرجى الاطلاع على الجدول رقم 10 أعلاه). كما ستستفيد الإستثمارات في هذا القطاع من حوافز الإستثمار المقدمة بموجب قانون الاستثمار، وستتاح لها إمكانية الوصول إلى مدخلات الإنتاج التنافسية للجودة والسعر وتحديداً من المملكة العربية السعودية، فضلاً عن توافر العمالة الماهرة.

الخلاصة

تقدم الدراسة نظرة عامة على اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والإتحاد الأوروبي التي جاءت خلال العام 2016 والتي تم تعديلها في العام 2018، بالإضافة إلى ملخص عن القطاع الصناعي، ومناخ الإستثمار في الأردن، كما عكست الدراسة تحليلاً معمقاً أجرته غرفة صناعة الأردن لتحديد أفضل 50 مشروعاً صناعياً يمكنها الإستفادة من الاتفاقية، مع تلبية الأهداف الأساسية للقرار المتمثلة بزيادة فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة للإقتصاد الأردني.

ركز التحليل على أهم 6 مشاريع مع تسليط الضوء على نسبة التوفير في خط التعرفة وحده مع تقديم وصف لمقترح القيمة الأردني كوجهة استثمارية مثالية لهذه الفرص الإستثمارية. مما لا يثير الدهشة أن أربعة من الفرص الستة التي تم تحديدها موجودة في قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات بسبب استمرار ارتفاع مستوى التعرفة المفروضة على هذا القطاع فضلاً عن قاعدة الصناعة القوية التي يتميز بها، والتي تمنحه ميزة تنافسية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم العاملين في هذا القطاع هم من العمال الأجانب وخاصة من جنوب شرق آسيا، ومع ذلك لا يزال هذا القطاع هو الأفضل من ناحية توفير فرص العمل لكل من (الأردنيين والسوريين) وللعاملات الإناث على وجه الخصوص، شريطة أن يركز العمل بين القطاع الحكومي والجهات المانحة على تنمية المهارات وتشجيع الإستثمار وتأمين شركاء التصدير. أما القطاعان المتبقيان فهما قطاع الصناعات الانشائية وخاصة الادوات المنزلية غير الخزفية، والتي يمكن تصنيعها من مجموعة متنوعة من المواد على أيدي مجموعة من الحرفيين الأمر الذي يضيف قيمة الملكية الفكرية للمنتج. وأخيراً، يأتي قطاع تصنيع الأرضيات البلاستيكية الذي يحتاج إلى عمال مهرة، ويمتلك فرص كبيرة في مختلف الاسواق التصديرية.

تُمثل هذه الدراسة المرحلة الأولى في العمل الذي تنفذه غرفة صناعة الأردن في إطار مشروع "عمل أفضل للأردنيين واللاجئين السوريين في القطاع الصناعي" بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبتمويل من الحكومة هولندا، اذ ستليها دراسة الجدوى الاقتصادية للهذه الفرص الاستثمارية، وأنشطة ترويج لها، لتحويل هذه الفرص إلى واقع يُحقق عوائد فعلية ودائمة للاقتصاد الأردني ومواطنيه والمقيمين على أراضيه.

الملحق الأول: قائمة بالمنتجات لكل فصول النظام المنسق المستفيدة من القرار رقم 2018/1 للجنة الشراكة الأوروبية الأردنية في 4 ديسمبر 2018

السلع المشمولة هي المنتجات التي تتطلب العمل والعمليات الموجودة في القسم HS من القسم الخامس إلى القسم العشرون - مع بعض الإستثناءات على النحو التالي:

القسم الخامس: المنتجات المعدنية

- القسم الخامس - الفصل 25 السابق: ملح, كبريت, اتربة واحجار, جص, كلس واسمنت.
- الفصل 27 السابق: الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها والشموع المعدنية.

القسم السادس: منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها

- الفصل 28 السابق: المواد الكيماوية غير العضوية، مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن نادرة أو العناصر المشعة أو النظائر.
- الفصل 29 السابق: المواد الكيماوية العضوية
- الفصل 31: الأسمدة
- الفصل 32: خلاصات الدباغة والصباغة، أصباغ، دهانات، ورنيشات، معاجين.
- الفصل 33 السابق: الزيوت العطرية والراتنجات؛ العطور ومستحضرات التجميل أو معدات الحمام.
- الفصل 34 السابق: الصابون، والعوامل العضوية النشطة على السطح، ومستحضرات الغسيل، ومستحضرات التشحيم، والشمع الاصطناعي، والشمع المحضر، ومستحضرات التلميع أو التنظيف، والشموع والمواد المماثلة، وعجائن النمذجة، "وشمع الأسنان" ومستحضرات الأسنان مع أساس من الجبس
- الفصل 35: مواد زلالية, منتجات اساسها النشاء المعدل,غراء,انزيمات.
- الفصل 37: منتجات تصوير فوتوغرافي او سينمائي.
- الفصل 38 السابق: منتجات كيميائية منوعة

القسم السابع: البلاستيك ومصنوعاته، المطاط ومصنوعاته

- الفصل 39 السابق: اللدائن ومصنوعاتها
- الفصل 40 السابق: المطاط ومصنوعاته

القسم الثامن: الجلود الكبيرة والصغيرة الخام والجلود والفراء ومصنوعاته، السروج واللجام وبضائع السفر، حقائب اليد والحاويات المماثلة، مصنوعات من أمعاء الحيوانات (عدا دودة القز)

- الفصل 41 السابق: جلود خام (عدا الجلود بفراء) وجلود مدبوغة
- الفصل 42: صنوعات من الجلد,اصناف عدة الحيوانات والسراجة,لوازم السفر حقائب يدوية واوعية مماثلة لها مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)
- الفصل 43 السابق: جلود بفراء طبيعية وفراء تقليدية ومصنوعاتها

القسم التاسع: الخشب ومصنوعاته، فحم الخشب، الفلين ومصنوعاته والقش ومصنوعاته، أو الإسبارتو أو المواد على شكل الضفيره مثل السلال

- الفصل 44 السابق: الخشب ومصنوعاته، فحم خشبي

القسم الحادي عشر: المنسوجات

- الفصل 51 السابق: الصوف أو شعر الحيوانات الناعم أو الخشن، وغزل شعر الحصان والمنسوجات.
- الفصل 52 السابق: القطن
- الفصل 53 السابق: ألياف النسيج النباتي الأخرى، غزل الورق والنسيج المنسوج من غزل الورق.
- الفصل 54: شعيرات تركيبية او اصطناعية. (5401 - 5406) و (5407 - 5408)
- الفصل 55: الياف تركيبية او اصطناعية غير مستمرة (5501 - 5507) (5508 - 5511) (5512 - 5516)
- الفصل 56 السابق: حشو, لباد واقمشة غير منسوجة, خيوط خاصة, خيوط حزم, حبال وامراس, اصناف صناعة الحبال
- الفصل 57: السجاد وأغطية الأرضيات النسيجية الأخرى
- الفصل 58 السابق: نسج خاصة, سطوح ذات عفارات من مواد نسجية, مسننات (دانتيلا), دياييج اصناف عفارة, مطرزات
- الفصل 59: نسج مشربة او مطلية او مغطاة او منضدة, اصناف فنية من مواد نسجية (5901 5911-)
- الفصل 60: اقمشة مصنرة
- الفصل 61: البسة وتوابع البسة من مصنرات
- الفصل 62: البسة وتوابع البسة من غير المصنرات
- الفصل 63 السابق: اصناف اخر جاهزة من مواد نسجية مجموعات (اطقم),البسة مستعملة واصناف نسجية مستعملة,اسمال وخرق.

القسم الثاني عشر: الأحذية وأغطية الرأس والمظلات ومظلات الشمس وعصي المشي وأغطية المقاعد والسياط ومعدات الركوب وأجزاؤها، الريش المصنع ومصنوعاته وزهور اصطناعية ومصنوعات من شعر الإنسان

- الفصل 64 السابق: حذية , طماقات واصناف مماثلة, اجزاء هذه الاصناف
- الفصل 65 السابق: أغطية الرأس وأجزاؤها

القسم الثالث عشر: مصنوعات من الحجر أو الجص أو الأسمنت أو الأسبست أو الميكا أو المواد المماثلة، منتجات السيراميك و زجاج ومصنوعاته

- الفصل 68 السابق: أصناف من الحجر أو الجص أو الأسمنت أو الأسبست أو الميكا أو مواد مماثلة
- الفصل 69 السابق: منتجات خزف
- الفصل 70 السابق: زجاج ومصنوعاته

القسم الرابع عشر: اللؤلؤ الطبيعي أو المستزرع والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن النفيسة والمعادن المكسوة بالمعادن الثمينة ومصنوعاتها، مجوهرات مقلدة، عملة معدنية

- الفصل 71 السابق: لؤلؤ طبيعي اومستنبت,احجار كريمةاو شبه كريمة,معادن ثمينة,معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد,حلي الغواية (مقلدة),نقود

القسم الخامس عشر: المعادن الأساسية ومصنوعاتها

- الفصل 73 السابق: مصنوعات من حديد أو صلب
- الفصل 74 السابق: النحاس ومصنوعاته
- الفصل 76 السابق: الألمنيوم ومصنوعاته
- الفصل 78 السابق: الرصاص ومصنوعاته
- الفصل 80: القصدير ومصنوعاته
- الفصل 82 السابق: عدد وادوات, ادوات قاطعة وادوات مائدة, من معادن عادية, اجزاء هذه الاصناف من معادن عادية
- الفصل 83 السابق: أصناف متنوعة من المعادن الأساسية

القسم السادس عشر: الآلات والأجهزة الميكانيكية، معدات كهربائية وأجزاء منها ومسجلات الصوت وناسخات الصورة التلفزيونية ومسجلات الصوت والناسخات وأجزاء وملحقات هذه المواد

- الفصل 84 السابق: مفاعلات نووية, مراجل, الات, اجهزة وادوات الية, اجزاؤها
- الفصل 85 السابق: الات واجهزة ومعدات كهربائية واجزاؤها,اجهزة تسجيل واذاعة الصوت اجهزة تسجيل واذاعة الصور والصوت في الاذاعة المرئية (تلفزة),اجزاء ولوازم هذه الاجهزة

القسم السابع عشر: المركبات والطائرات والسفن ومعدات النقل المرتبطة بها

- الفصل 86: قطارات وعربات ومعدات للسكك الحديدية وما يماثلها واجزاؤها اجهزة اشارة الية او كهروالية لطرق المواصلات
- الفصل 87 السابق: عربات سيارة جرارات, دراجات وعربات ارضية اخر, اجزاؤها ولوازمها

القسم الثامن عشر: الأجهزة البصرية أو التصويرية أو السينمائية أو أجهزة القياس أو الفحص أو الدقة أو الأجهزة الطبية أو الجراحية، ساعات اليد وساعات الحائط وأجزاؤها والآلات الموسيقية وملحقاتها

- الفصل 90 السابق: ادوات واجهزةللبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او للفحص وادوات واجهزة دقيقة,ادوات واجهزة للطب والجراحة,اجزاء ولوازم هذه الادوات والاجهزة
- الفصل 91: ساعات اليد وساعات الحائط وأجزاؤها

القسم العشرون: مواد مُصنعة متنوعة

- الفصل 94: اثاث,اصناف اسره,حشايا,حوامل حشايا وسائد,اصناف محشوة مماثلة,اجهزة انارة غير مذكورة ولا داخلة في مكان اخر,اشارات ضوئية ولوحات ارشادية مضيئة واصناف مماثلة,منشآت جاهزة الصنع
- الفصل 95 السابق: لعب اطفال, والعاب مجتمعات واصناف التسلية او الرياضة اجزاؤها ولوازمها
- الفصل 96 السابق: مصنوعات متنوعة

الملحق الثاني: عدد المنشآت في المناطق المشمولة باتفاقية تبسيط قواعد المنشأ للعام 2016

بلغ عدد المنشات الخاضعة لاتفاقية تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الاوروبي وتنطبق عليها كافة الشروط، حوالي 936 منشآة موزعة على المناطق الصناعية الثمانية عشر حول المملكة. حيث تركز أكثر من 67% منها ضمن فئة المنشات الصغيرة والمتوسطة والتي تصنف بأنها تلك المنشآت التي توظف عدد عمال ما بين (5-99) عامل، وهذا يدلل على طبيعة المنشات العاملة في القطاع الصناعي الاردني اذ توصف بانها صغيرة ومتوسطة اي انها قادرة على الانتقال من فئة الى فئة اعلى اذا ما اتخذت السياسات المناسبة لدعمها. كما تجدر الاشارة الى ان اكثر من 50% من هذه المنشات بلغ رأس مالها المسجل أكثر من 50 الف دينار.

وعلى صعيد توزيعها حسب القطاعات الفرعية السبع، فجاء قطاع الصناعات الهندسية كأثر القطاعات وبعدد منشآت بلغ نحو 203 منشأة مشمولة بالاتفاقية اي ما نسبته 22% من اجمالي المنشآت، يليه قطاع التعبئة والتغليف بحوالي 17%، وتجدر الاشارة هنا الى أن الاتفاقية لم تشمل كل من القطاعات الثلاث التالية؛ قطاع الصناعات الغذائية، قطاع صناعات الادوية، قطاع الصناعات التعدينية. ويوضح الشكل التالي توزيع المنشات العاملة في المناطق المشمولة وفقاً للقطاع الصناعي الفرعي.

الشكل (8): توزيع المنشآت الصناعية في المناطق المشمولة باتفاقية تبسيط قواعد المنشأ حسب القطاع الفرعي

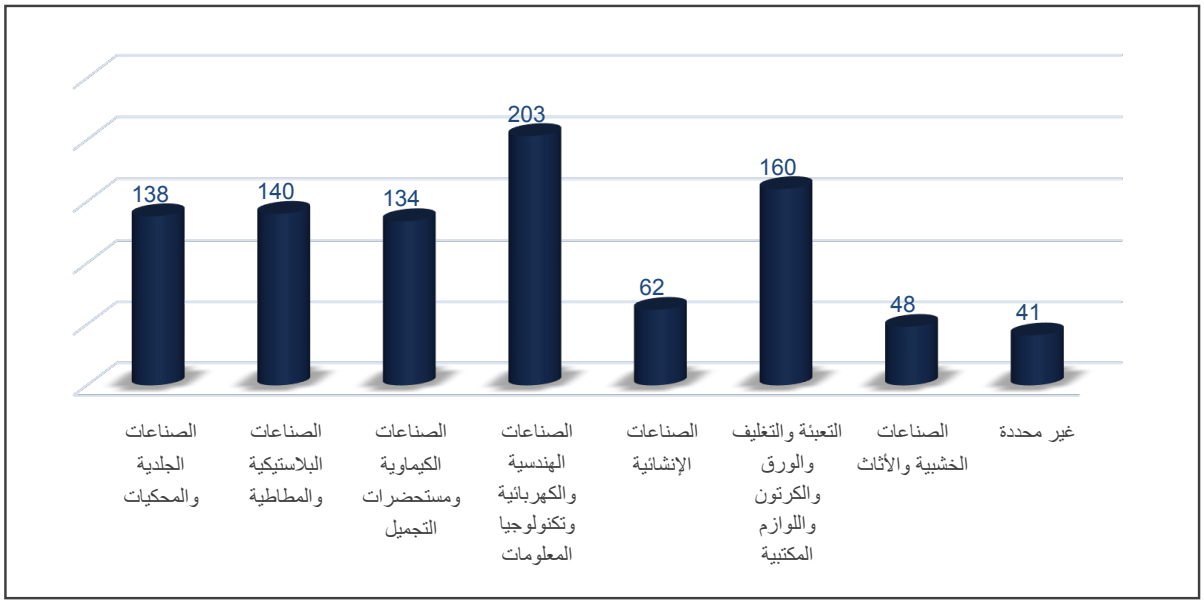

المصدر: نتائج مسح غرفة صناعة الأردن للمناطق المشمولة باتفاقية تبسيط قواعد المنشأ، 2017.

اما على صعيد توزيع المنشات الصناعية على مستوى المحافظات فقد توزعت المنشات كما يلي:

- محافظة العاصمة:

بلغ عدد المناطق الصناعية الخاضعة لاتفاقية تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الاوروبي ضمن محافظة العاصمة ستة مناطق، حيث تعتبر هذه المناطق عصب المناطق الصناعية في الاردن وتتمثل في كل من؛ منطقة الجيزة الصناعية، منطقة القسطل الصناعية، مدينة التجمعات الصناعية \ سحاب، مدينة الملك عبد الله الثاني بن الحسين الصناعية \ سحاب، منطقة ماركا الصناعية، مدينة الموقر الصناعية. وتحتوي هذه المناطق على حوالي 650 منشآة صناعية في القطاعات السبع المشمولة في الاتفاقية، اي ما نسبته 70% من مجموع عدد المنشات المستفيدة من القرار، حيث بلغ عدد العمال في هذه المنشات حوالي 36,949 عامل وعاملة. ويوضح الشكل التالي توزيع المنشات على المناطق الستة.

شكل (9): توزيع المنشات في محافظة العاصمة

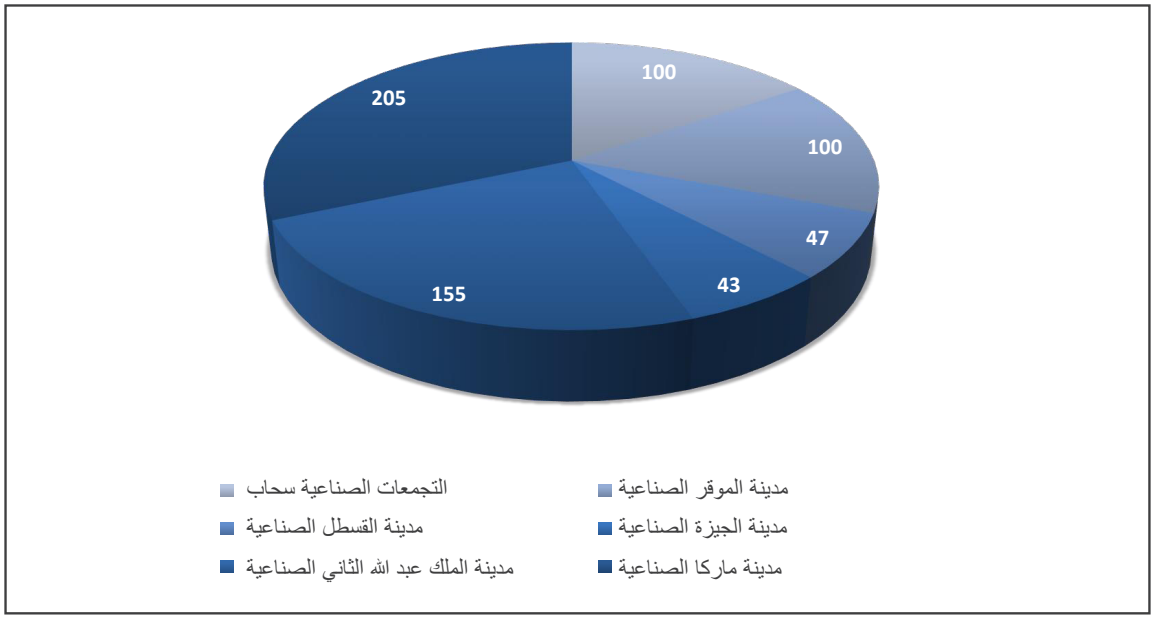

المصدر: نتائج مسح غرفة صناعة الأردن للمناطق المشمولة باتفاقية تبسيط قواعد المنشآ، 2017.

وعلى صعيد توزيع هذا المنشآت حسب القطاعات الفرعية فقد جاءت على النحو التالي؛ يعمل في قطاع الصناعات الهندسية حوالي 147 منشآة، يليها قطاع التعبئة والتغليف بحوالي 125 منشآة. اما على صعيد رأس المال المسجل، فقد كان اكثر من 416 منشآة مسجلة رأس مالها بأكثر من 50 الف دينار. ومن الجدير بالذكر ان أكثر من 94 منشأة من محافظة العاصمة تصدر مسبقاً الى الاتحاد الاوروبي بموجب اتفاقية الشراكة معه.

- محافظة اربد

شملت الاتفاقية منطقتين ضمن محافظة اربد، وهما كل من؛ مدينة الحسن الصناعية \ الرمثا، ومدينة اربد التنموية، حيث بلغ عدد المصانع ضمنهما 41 منشأة، تركزت في قطاع الجلدية والمحيكات وبحوالي 23 منشأة، تلاه قطاع الصناعات الكيماوية وستحضرات التجميل بمجموع منشات بلغ 7 منشآت فقط. وعلى صعيد عدد العمالة خارج قطاع المحيكات، فقد بلغت أكثر من 6 الاف عاملة وعاملة. ويوضح الجدول التالي يبين توزيع رؤوس الاموال المسجلة للمنشات العاملة في محافظة اربد.

يوضح الجدول أدناه توزيع رأس المال المسجل للمؤسسات العاملة في محافظة إربد

راس المال / دينار	عدد المنشات
5,000 _ 0	0
20,000 _ 5,001	0
50,000 _ 20,001	9
50,000 <	15
N/A	17

المصدر: نتائج مسح غرفة صناعة الأردن للمناطق المشمولة باتفاقية تبسيط قواعد المنشأ، 2017.

- محافظة العقبة

تضم خلالها منطقة صناعية واحدة وهي منطقة القويرة الصناعية ولا يوجد بها اي منشأة صناعية تنطبق عليها شروط الاتفاقية، وفقاً لبيانات حسب ارقام غرفة صناعة عمان.

- محافظة الكرك

تضم خلالها منطة صناعية واحدة وهي مدينة الامير حسين بن عبد الله الصناعية، يوجد بها خمس منشآت صناعية فقط تستطيع الاستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الاوروبي، وبمجموع عدد عمال يصل الى حوالي 43 عاملة وعاملة. تتوزع منها منشأتين في قطاع الصناعات الكيماوية، واثنتين في قطاع الالبسة والمحيكات، وواحدة في قطاع البلاستيك والمطاط.

- محافظة معان

بلغ عدد المنشات العاملة في منطقة معان التنموية حوالي 21 منشآة تعمل في عدد من القطاعات اهمها؛ قطاع الصناعات الهندسية بواقع 11 منشآة، يليها قطاع الصناعات الكيماوية بواقع 7 منشآت، في حين بلغ عدد العمال في هذه المنشآت أكثر من 1200 عامل وعاملة.

- محافظة المفرق

تخضع منطقة المفرق التنموية فقط لاتفاق تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الاوروبي، حيث تعتبر هذه المدينة المتاخمة للحدود الاردنية العراقية من اهم المدن ذات المستقبل الاستثماري. وتعمل ضمنها 32 منشأة تحقق شروط اتفاق قواعد المنشأ، حيث يبلغ عدد العمالة خلالها حوالي 270 عامل وعاملة، وتعمل هذه المنشات ضمن قطاعات الصناعات البلاستيكية وقطاع الصناعات الكيماوية وقطاع الصناعات الهندسية.

- محافظة الزرقاء

تضم خلالها كل من المناطق التالية؛ مدينة الضليل الصناعية، منطقة الهاشمية الصناعية، منطقة الرصيفة الصناعية، منطقة السخنة الصناعية، منطقة وادي العش الصناعية. حيث بلغ عدد المنشات ضمن هذه المناطق حوالي 219 منشآه صناعية اي حوالي 25% من مجموع المنشات الخاضعة للاتفاق في المملكة.

وعلى صعيد توزيع هذه المنشآت وفقاً للقطاعات الصناعية الفرعية السبع، بلغ عدد منشآت قطاع الصناعات الهندسية حوالي 41 منشأة، يليه قطاع صناعات الالبسة والمحيكات بحوالي 39 منشاه، وقطاع الصناعات الكيماوية بحوالي 32 منشأة. وتجدر الاشارة الى ان عدد العمال ضمن المنشآت العاملة في محافظة الزرقاء بلغ 2700 عامل وعاملة.

العمالة في المناطق المشمولة باتفاقية تبسيط قواعد المنشأ:

بلغ عدد العمالة في المناطق المشمولة في اتفاق تبسيط قواعد المنشأ (من دون العمالة الوافدة في قطاع المحيكات) حوالي 47 الف عامل وعاملة موزعين على القطاعات الصناعية المشمولة في الاتفاقية، حيث كان معدل العمالة في منطقة سحاب الصناعية هو الاعلى بحوالي 101.5 عامل وعاملة وكان الادنى في منطقة المفرق التنموية بما معدلة 8.4 عامل لكل منشآة. الجدول التالي يبين توزيع العمالة على القطاعات الصناعية المختلفة.

جدول (6): توزيع العمالة بين المناطق الصناعية التي تغطيها الإتفاقية

الموقع	المنطقة الصناعية	عدد العاملين
عمان	مدينة التجمعات الصناعية	10,151
	مدينة الملك عبد الله الثاني بن الحسين الصناعية	7,008
	منطقة الجيزة الصناعية	3,363
	منطقة القسطل الصناعية	2,245
	مدينة الموقر الصناعية	7,288
	منطقة ماركا الصناعية	6,894
	منطقة وادي العش الصناعية	422
	مدينة الضليل الصناعية	648
الزرقاء	منطقة الهاشمية الصناعية	268
	منطقة الرصيفة الصناعية	1,356
	منطقة السخنة الصناعية	40
المفرق	مدينة المفرق الصناعية	270
	منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية	
الكرك	مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية	43
العقبة	منطقة القويرة الصناعية	0
اربد	ومدينة الحسن الصناعية	6,208
	منطقة إربد التنموية	
معان	منطقة معان التنموية	1,212
المجموع		**47,416**

المصدر: نتائج مسح غرفة صناعة الأردن للمناطق المشمولة باتفاقية تبسيط قواعد المنشأ، 2017.

المراجع

- غرفة صناعة الأردن، تقارير مجلس الإدارة، بأعداد مختلفة.
- غرفة صناعة الأردن، نشرة شهرية، اعداد مختلفة.
- دائرة الإحصاء، مسح الاستخدام ، 2011 - 2105.
- البنك المركزي الأردني، نشرة الأرقام الشهرية، اعداد مختلفة.
- وزارة الصناعة والتجارة والتموين، دليل التصدير إلى الإتحاد الأوروبي.
- إمكانات التصدير والتوظيف لإتفاقية التجارة بين الإتحاد الأوروبي والأردن، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.
- دليل المستخدم لخارطة الإستثمار، مركز التجارة الدولية.
- مركز التجارة الدولية، خارطة التجارة، WEB.
- Felipe، J & others، درجة تعقيد المنتج والتنمية الإقتصادية، التغيير الهيكلي والديناميكيات الإقتصادية المجلد 23، الإصدار 1، مارس 2012، الصفحات 36 - 68.
- اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والإتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات، التواصل على:

غرفة صناعة الاردن
شارع الكلية العلمية الاسلامية 33
هاتف. 4642649 6 962+
فاكس. 4643719 6 962+
بريد إلكتروني. jci@jci.org.jo , info@jci.org.jo
صندوق بريد: 811986 **Amman** 11181,**jordan**
الموقع الإلكتروني: www.jci.org.jo

غرفـــة صناعـــة الأردن
Jordan Chamber of Industry